

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: السياسة العامة والانظمة المقارنة.

دور التدقيق الداخلي في تحقيق النجاعة المالية للبنوك الجزائرية

دراسة حالة بنك التنمية المحلية

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة العامة، الاتجاهات الجديدة والعملة.

تحت اشراف

اعداد الطالب

د. كنزة مغيث

بلحران نورالدين

اعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاستاذ
رئيسا	د. سويسي عبدالوهاب
مشرفا مقرر	د. مغيث كنزة
عضوا مصححا	د. ناجي عمارة

السنة الجامعية 2013 / 2014

اهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى:

من زرع في نفسي حب العلم روح والدي الطاهرة

من روت هذه الزرعة بدمها والدتي الغالية

من شاركتني جهد وعناء البحث زوجتي المخلصة

املي المتجدد في الحياة مريم وامينة

الى جميع اهلي واحبائي

شكر

اتقدمبخالص شكري وعرفاني الى استاذتي المشرفة، الدكتورة كنزة مغيث، التي اشرفت معي في البحث عن المعلومة والوصول الى النتيجة، اتقدم بشكري وتقديري الى جميع اساتذتي، كما اتقدم بالشكر الى مسؤولو بنك التنمية المحلية وكل من ساعدني في الحصول على المعلومة اللازمة لاتمام هذا البحث.

الفهرس

مقدمة.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي نظري حول التدقيق الداخلي.

- I. التدقيق الداخلي: المفهوم و التطور.
- II. مسار التدقيق الداخلي و أنواعه.
- III. مجالات التدقيق الداخلي و أهدافه.

الفصل الثاني: التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية.

- I. الفرق بين الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي.
- II. اهداف الرقابة الداخلية و مقوماتها.
- III. طريقة أداء التدقيق الداخلي و مراحل تسيير مهمته.
- IV. اهمية التدقيق الداخلي.

الفصل الثالث: التدقيق و الرقابة في المجال المصرفي

- I. التدقيق و الرقابة الداخلية في البنوك.
- II. التدقيق الخارجي في البنوك.
- III. رقابة البنك المركزي.
- IV. مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الفصل الرابع: التدقيق و الرقابة في المجال المصرفي الجزائري

- I. التعريف بالأخطار البنكية في التشريع الجزائري
- II. الرقابة الداخلية للبنوك من وجهة نظر المشرع الجزائري
- III. المعايير العملية المعتمدة في التدقيق الداخلي.
- IV. واقع التدقيق و الرقابة في المجال المصرفي: دراسة حالة بنك التنمية المحلية-BDL-

خاتمة

مقدمة :

بعد الفضائح و الانهيارات المالية للوحدات الاقتصادية العالمية أصبح التدقيق الداخلي من الضرورات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي، إذ أوصت التقارير العلمية في جميع دول العالم على ضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الشركات؛ حيث يعد التدقيق الداخلي في الشركات أحد الركائز الهامة والفعالة للتصدي لظاهرة الفساد الإداري والمالي ، إذ ارتقى دوره في الشركات إلى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص و تقويم النشاطات المالية و الإدارية و التشغيلية ، و توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في التحكم بشكل صحيح في المخاطر؛ فالفساد الإداري والمالي من المخاطر التي أصبحت معلومة على نطاق واسع إذ يعد من أكبر العوائق أمام العملية التنموية والنمو الاقتصادي ، فهو يقوض الاستقرار الاقتصادي والسياسي ويهدد الموارد ، و يزيغ بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الأغلبية، ويجيدها عن تحقيق مقاصدها، فيوجه طاقات وجهود المواطنين نحو الكسب السريع بدل القيام بالأنشطة المنتجة، ويضعف حوافز الاستثمار وينقص من جودة البنى الأساسية والخدمات العامة ويشوه عناصر النفقات العامة.

وعليه فإن الاهتمام بالتدقيق الداخلي يعد آلية فعالة في كشف القنوات المتسببة في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي على اعتباره آلية من آليات التسيير الحديث للسياسات العامة للدولة المندرجة ضمن المقاربات الجديدة القائمة على منطق اقتصادي- مادي يعمل على اختزال الزمن و اقتصاد المال و صرفه بصفة تحقق أكبر قدر من الخدمة العامة عبر آليات تسييرية للمراقبة و المتابعة تهدف للرفع من مستوى الأداء الوظيفي للمؤسسات المحلية والوطنية و من مستوى الفعالية؛ عبر آليات المتابعة القضائية عند وجود الفساد و التعسف ، مما يرفع من وتيرة الأداء و يزيد من نجاعة الدولة و الأداء الوظيفي و السياسي لنظام حكمها حسب منطق الإدارة بالجودة والأهداف، و حسب منطق استشراف المخاطر و التهديدات كلها قبل بروزها وتفاقمها .

و يلعب التدقيق الداخلي ضمن هذه الفلسفة التسييرية الحديثة مكانة هامة حيث يندرج ضمن هذا المسعى نحو تحقيق النجاعة و التسيير الجيّد من حيث تركيزه كباقي الآليات عل تحسين أداء البرامج والسياسات لاسيما في مضمونه الحديث المعروف بتدقيق الأداء.

أهمية الموضوع و مبررات اختياره:

سيتم خلال هذا البحث استعراض وضعية التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية الجزائرية من خلال دراسة حالة بنك التنمية المحلية وتشخيصه على هذه المؤسسة المالية العمومية، وفحص أهليته في الحد من الفساد الإداري والمالي. و يرجع اختيارنا لهذه الموضوع إلى مجموعة من الدوافع التي من أهمها أن هذا الموضوع من أحد أهم مواضيع الإدارة الحديثة لمواجهة الفساد الإداري والمالي، تقاطع مع الرغبة في التمكن من هذا الموضوع، ومحاولة تحيين المعارف المتعلقة بالموضوع، وتطوير المهارات والمساهمة في إيجاد الحلول، وإبرأ أهمية إسقاط مفهوم التدقيق الداخلي على المؤسسات الجزائرية، ليس لتصيد الأخطاء وإنزال العقوبات، بل كآلية لتقييم الأداء في تحقيق النجاعة و التسيير الجيّد، من دون أن ننسى إثراء الدراسات والبحوث في هذا الموضوع.

إشكالية البحث:

انطلاقا من إدراك ضرورة التسيير القائم عل النتائج في تحقيق عصرنة الدولة و نجاعة التسيير و ضمان الجودة في إدارة الشؤون العامة، و على اعتبار التدقيق من الآليات الحديثة لترشيد صرف المال العام و كيفية تسييره ، و نظرا للدور الكبير المنتظر من المؤسسات البنكية في البلاد قصد تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة و الانتقال المدروس نحو الاقتصاد الحر على اعتبار النظام البنكي من الركائز القوية للاقتصاديات الرأسمالية، يمكن أن نطرح الإشكالية المركزية للبحث كالأتي:

ما هو واقع آلية التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية في البلاد بين النص و الممارسة؟ هل يلعب التدقيق دوره الرقابي بفعالية؟ أم بقي محصورا في نشاط ضيق؟ هل تجد هذه الآلية ترجمتها العملية؟

و تندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- * ماهو مفهوم التدقيق الداخلي و كيف تطور؟
- * ما هي مساراته؟ مجالاته؟ مبادئه العامة؟ أهدافه ؟ ما هي المعايير العملية المعتمدة فيه؟
- * ما الفرق بين التدقيق و الرقابة الداخلية؟ لماذا يبدو المفهومان متلازمان؟
- * ما دور الآليتين في تحقيق النجاعة المالية في المجال المصرفي؟
- * ما هو واقع التدقيق و الرقابة في المجال المصرفي الجزائري؟ هل ساهمت هذه الآلية في التعريف بالمخاطر البنكية؟ هل تمكنت من مواجهتها؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية و على التساؤلات الفرعية المندرجة تحتها حاولت الدراسة بناء عدد من الفرضيات العلمية التي تشير كما يؤكد المتخصصون في المنهجية إلى التفسير الأولي للبحث مستمد من تأمل الظاهرة بهدف معرفة أسبابها و ترابطها ، و هي كالآتي :

✓ يعتبر التدقيق عملية منظمة لجمع و تقييم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات و الأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعية لاسيما معيار للحدوة، مما يجعله أداة ملائمة لتحقيق النجاعة المالية لكل المؤسسات بما فيها المؤسسات المصرفية؛

✓ يعمل التدقيق الداخلي بصورة متكاملة مع الرقابة الداخلية فكلاهما يقوم على الاحتكام لمجموع ضمانات للمساهمة في التحكم بالمؤسسة و تحسين وضعيتها؛

✓ تعتبر آلية التدقيق الداخلي من آليات تسيير المخاطر داخل المؤسسات، مما جعل من ميثاق التدقيق داخل هذه المؤسسات بمثابة خارطة لتسييرها ؛

✓ يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية الأكثر استجابة للتغيرات الدولية و بالتالي للمخاطر، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك مما أدى لتفعيل دور التدقيق الداخلي و الرقابة داخلها ؛

✓ تعاني البنوك الوطنية من هشاشة آلية التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية فيها، رغم إقرارها بفعالية هذه الآلية على المستوى التشريعي، و يعود ذلك لافتقار وظيفة التدقيق لتصور عام واضح لهذا النشاط داخل البنك ؛

الإطار المنهجي للدراسة :

استدعت طبيعة الدراسة الاعتماد على منهج رئيسي و هو منهج دراسة الحالة و لذلك مبرراته، على الرغم من الاعتماد الجزئي على توليفة منهجية بدأت بمستوى البحث المعروف بالوصف ، حيث قام هذا المستوى من البحث على طريقة للتحليل و التقسيم المنظم للمعطيات قصد الوصول إلى الأغراض المحددة في البحث و تصويرها من خلال جمع البيانات عنها و تقسيمها و تصنيفها .

و كان اللجوء لمنهج دراسة الحالة نابعا من شعور البحث بأن الدراسة الشاملة قد لا تفيد في فهم الإشكالية المطروحة و إيماننا بأن الآليات التي تسود الحالة المدروسة و هي بنك التنمية المحلية، هي في جوهرها مشابهة للآليات التي تسود الظاهرة على الصعيد العام، و يعتمد منهج دراسة الحالة على التعمق في خصائص و مميزات الظاهرة، وقد حاولت الدراسة استغلال المعارف الشخصية للباحث و خبراته ، وأيضا الاستعانة بالمعلومات و البيانات التي تتعلق بتاريخ الظاهرة غير أنه لحداتها تقرر خلال البحث الاستعانة بالمقابلة كأسلوب لجمع البيانات كالأسلوب الأنسب للبحث، محاولة من الباحث اكتشاف العلل والأسباب من خلال اللقاء المباشر بين فاعلين في الميدان يملكون المعلومة التي جمعناها و صنفناها لنجيب من خلالها عن إشكالية البحث على اعتبار المقابلة في الدراسات الميدانية تعتبر الوسيلة الأساسية التي لا يمكن معرفتها من دون النزول لواقع المبحوث في الميدان حيث تم خلال البحث مقابلة كل من الأمين العام لبنك التنمية المحلية ، المدير العام المساعد للالتزامات ، مقابلة مع مدير التدقيق ، و أخرى مع فريق التدقيق ، ومقابلة مع مدير وكالة بنكية. تمكنت خلال تلك المقابلات الحصول على بعض الوثائق الداخلية التي سمحت لي بإجراء قراءة سليمة لبعض الأحداث و القرارات التي اتخذت في مجال التدقيق.

تقسيم البحث:

تصورت البحث في شكل محورين كبيرين الأول نظري و الثاني ميداني، بعد عرض وحيث لمقدمة البحث وضعت فصلا أولا عنونته بمدخل مفاهيمي نظري حول التدقيق الداخلي خصصت له ثلاثة عناصر مترابطة منطقيا كان العنصر الأول مرتبط بتحديد المفهوم و الاهتمام بالتطور، ثم تتبعنا مسار التدقيقي الداخلي و أنواعه، لنصل إلى مجالات التدقيق الداخلي و أهدافه.

الفصل الثاني كان محطة للتفريق بين مفهوم التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية لما للمفهومين من ترابط وتكامل من الناحية العملية و النظرية، تعرفنا في الفصل على طريقة أداء التدقيق و مراحل تسيير مهمته وأهداف الرقابة الداخلية و مقوماتها.

لنتقل في فصل ثالث للتدقيق و الرقابة في المجال المصرفي من خلال التعرف على الآليتين في مجال البنوك، ثم التعرف على رقابة البنك المركزي، ثم مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الفصل الرابع و الأخير تطرقنا للتدقيق و الرقابة في المجال المصرفي الجزائري من خلال التعريف بالأخطار البنكية في التشريع الجزائري، و الرقابة و التدقيق في البنوك من وجهة نظر المشرع الجزائري، ثم المعايير العملية المعتمدة في التدقيق الداخلي و في الأخير اقترحت الدراسة بحثا لواقع الرقابة و التدقيق في المجال المصرفي من خلال دراسة حالة لبنك التنمية المحلية.

الفصل الاول: مدخل مفاهيمي نظري حول التدقيق الداخلي

I. التدقيق الداخلي: المفهوم والتطور

تطور التدقيق الداخلي:

"التدقيق « Audit » مشتقة من اللاتينية « Audir » وتعني "استماع". كان يقتصر مفهومه على مراجعة الحسابات ثم توسع وارتبط بالمخاطر والسياسات في جميع المجالات والوظائف والنشاطات و عمليات المؤسسة"¹

لم يضر التدقيق إلا بعد ظهور المحاسبة واستخدام مقواعدها ونظرياتها في إثباتات العمليات المالية، من أجل لالتأكد من صحة الحسابات العامة حيث كان المدققون يهتمون بالقيود المسجلة بالدفاتر والسجلات لتللتأكد من سلامتها وخلوها من التلاعب بالأخطاء وإثبات صحة عمليات التسجيل، ومع مرور الزمن تطور التدقيق شأنه في ذلك شأن كافة النواحي العلمية والمهنية التي تتطور وتتقدم بمرو الزمن أيضاً بوز المنظمات الدولية والمنشآت الاقتصادية الضخمة، كذلك أدى بالتطور التدقيق.

يمكن ربط التدقيق بنظرية الوكالة² (théorie de l'agence) التي تقوم على أساس العلاقة بين المالك والمسير الذي أوكلت إليه سلطة تسيير المؤسسة. هذا ما نتج عنه تضارب المصالح، وإعادة التوازن بين الطرفين (المالك، المسير)، خاصة تلك المتعلقة بدرجة التطبيق الجيد للتعليمات، عين المالك "مراقب" للحصول على المعلومات التي تعذر الحصول

¹Elisabeth Bertin, Audit interne : Enjeux et pratique à l'international, édition d'organisation, imprimerie « La source d'Or », France, 2007, p :17

²Nicolas Auber, Théorie de l'agence et des actionnaires salariés, DEA de science de gestion, AIX-EN-PROVENCE, 2002, p5

عليها من الأجير المسير؛ فنظرية الوكالة اعتبرت ان عملية تسيير المؤسسات تتم بعلاقة تعاقدية، أين يتم وكالة التسيير إلى شخص آخر. هذه العلاقة التعاقدية قد ينتج عنها تضارب في المصالح خاصة في حالات التباعد الجغرافي بين المالك والمسير، الشيء الذي مكن من ظهور التدقيق الخارجي³ كآلية لمراقبة هذه العلاقة التعاقدية؛ هذا التطور النوعي، جعل التدقيق محل نقاش داخل المؤسسة في ما يخص ارتباطه الوظيفي. " بفرنسا: 77% من مصالح التدقيق الداخلي هي مرتبطة بالمديرية العامة او مجلس الادارة مقابل 15% بالمديرية المالية. في حين بأمرىكانجد معدل 45% الى 50% من المؤسسات تربط مصالح التدقيق الداخلي بالمديرية المالية"⁴.

بغض النظر عن الارتباط الوظيفي للتدقيق داخل المؤسسة، فقد تعدى مفهومه وظيفة المحاسبة والمالية الى كل مستويات اتخاذ القرار وكذا تحليل المخاطر. هذا التطور في مفهوم التدقيق الداخلي من رقابة مالية مستمرة هدفه اكتشاف الخطأ والغش ليصبح يقوم على شمولية التدقيق النوعي لتحسين الاداء وتحقيق النجاعة.

مفهوم التدقيق الداخلي:

هناك العديد من التعاريف التي تعطي للتدقيق محتواه الواسع. حيث تعرفه إحدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية بانه "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل ذلك إلى الأطراف المعنية"⁵.

³Elisabeth Bertin, Op-cit, p :24

⁴Ibid, p 5

⁵محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص17.

كما تعرفه الجمعية الاحترافية للمدققين الداخليين بانه "إن التدقيق الداخلي يقوم بفحص وتقييم أنظمة التخطيط والتسيير وذلك من أجل التأكد من مدى توفير ضمان عقلائي لتحقيق الأهداف"⁶.

اما لجنة COSO* فتعرفه على انه: "عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة، يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية:

- كفاءة العمليات وفعاليتها

- مصداقية التقارير المالية

- والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها"⁷.

الإتحاد الدولي للمحاسبين يعرف التدقيق الداخلي بأنه " فعالية تقييمية مقامة ضمن المؤسسة لغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختيار وتقييم ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها"⁸

يعبر عن التدقيق عن وظيفة"وظيفة يؤديها موظفين من داخل المؤسسة وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية

⁶Lionel colins et Gérard Vallin: **Audit et contrôle interne: principes, objectifs et pratiques**, 3^{ème} edition Dalloz, paris 1986, p200

*COSO (comité of sponsoring organization of the tredway commission)

⁷أيهاب نظمي ابراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2009، ص23

⁸Jacques renard, **théorie et pratique d'audit interne**, les éditions d'organisation, 5^{ème} édition, 2010, p 73

وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات نظام الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها دقيقة وكافية"⁹.

المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية IFACI : يعرف التدقيق الداخلي، قبل ان يعتمد تعريف معهد المدققين الداخليين، على أنه "وظيفة ذات خبرة مستقلة داخل المؤسسة، لمساعدة الإدارة العامة في مراقبة جميع أنشطتها"¹⁰.

اما معهد المدققين الداخليين فيعرف التدقيق الداخلي، حسب آخر نشرية، على أنه: "نشاط تأكيدى استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه"¹¹.

من خلال هذه التعاريف يمكن اعتبار التدقيق الداخلي مفهوم في محتواه الواسع بأنه: نشاط داخلي مستقل داخل المؤسسة تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها، وتقديم قيمة مضافة، فهو اداة رقابية بامتياز، يعبر عن "نشاط تأمينى واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المؤسسة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة

⁹ صالح ميلود خلاط، بشير محمد عاشور، مصطفى ساسي فتوحة، "بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع و الآفاق"، منشورات

الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر، طرابلس، الطبعة الأولى، 2007، ص: 384

¹⁰ Khayrallah Benlaid, L'audit interne et l'approche de la dynamique de groupe, centre de publication universitaire, 2005, p11.

¹¹ خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 35

اكتساب المؤسسة آلية منظمة ومنهج انضباطي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة المؤسسة¹².

كل تعريف يرتبط بمرحلة من مراحل تطور التدقيق الداخلي والتي هي حصيلة لزيادة في الأهداف وكذا المخاطر المضافة للفترة السابقة. فتدقيق الملائمة (المطابقة) هو الخطوة البدائية والتقليدية للمدقق، تقتصر على التأكد من تطبيق القواعد والإجراءات ومهام الوظائف ونظام المعلومات المعتمد. فهو عبارة عن مراجعة القواعد بالمقارنة مع الحقيقة و في هذه المرحلة يعمل المدقق الداخلي على أساس إطار مرجعي. اما تدقيق الفعالية هو المرحلة المتقدمة اين تم التوسع في الأهداف الموكلة للتدقيق الداخلي، فأصبح التدقيق الداخلي مختص في التشخيص وإبداء رأي في مجال التطبيق الجيد للقواعد، ولكن أيضا أصبح التدقيق الداخلي يفصح على درجة الجودة وتقييمها. قصد¹³:

✓ التأكيد: أن تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.

✓ عملية استشارية: تزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات.

✓ الاستقلالية: بارتباطه بأعلى مستوى إداري داخل التنظيم.

فالمفهوم الشامل للتدقيق الداخلي يتضمن في محتواه الواسع¹⁴ ما يلي:

- نشاط داخلي مستقل داخل المنشأة تنشؤه الإدارة للقيام بخدمتها.

¹²Jacques renard, Op.cit, p73

¹³Elisabeth Bertin, Op.cit, p46

¹⁴خلف عبد الله الوردات, التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, الاردن, الطبعة الاولى, 2006, ص 33

- أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والاجراءات الادارية المرسومة.
- وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازمة ادخالها.

اما في الجزائر، فقد مر الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة بأزمات عديدة نتج عنها تحولات اقتصادية. فرضت على كل المؤسسات الاستغلال العقلاني والسليم لمواردها من أجل تحسين الأنماط التسييرية لها ومعرفة نقاط القوة والضعف حتى يتسنى لها تحقيق مردودية وربحية. ولا يتحقق هذا التشخيص والتقييم إلا بالتدقيق.

إن المكانة و الأهمية المعطاة للتدقيق الداخلي في الجزائر يمكن ربطهما بأزمة النفط التي دفعت الجزائر إلى العديد من الإصلاحات الاقتصادية منها صدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، بحيث جاء في المادة 40 من هذا القانون ما يلي : "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة و تحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها و تسييرها"¹⁵.

II. مسار التدقيق الداخلي وانواعه:

عرف مسار التدقيق الداخلي تطورا في مهامه بتطور الأهداف التي أضيفت إلى فضائه، المرحلة المتقدمة لنشاط التدقيق الداخلي، يمكن حصرها في¹⁶:

¹⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخة في 13 جانفي، العدد 2، 1988، ص36

¹⁶ Elisabeth Bertin, Op-cit, p22

1. تدقيق المطابقة أو الملائمة:

مقارنة بسيطة، تتلخص في مراجعة الحقائق بالنظر إلى المرجع.

2. تدقيق الأداء:

تطور التدقيق الداخلي إلى مرحلة إبداء الرأي حول جودة القواعد المعمول بها (تشخيص للقواعد).

3. تدقيق التسيير:

التدقيق في السياسات المعتمدة والمتبناة من حيث الاقتصاد والفاعلية والنجاعة.

4. تدقيق الإستراتيجية:

مقارنة سياسة المؤسسة مع المحيط الخارجي.

أما أنواع التدقيق فتختلف باختلاف الوجهة التي ينظر لعملية التدقيق من خلالها

ويصنف حسب الزوايا المختلفة إلى ما يلي:

أولاً : من زاوية الإلزام القانوني :

ينقسم التدقيق من حيث عملية الإلزام القانوني إلى نوعين التدقيق الإلزامي و التدقيق

الاختياري:

- **التدقيق الإلزامي**¹⁷ : هو التدقيق الذي تفرضه التشريعات القانونية التي تلزم المؤسسات بضرورة استخدام مدققي الحسابات لتدقيق حساباتها لضمان الحفاظ على حقوق الجهات المتعددة التي لها علاقة بالبيانات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة كالمساهمين و المستثمرين و مصلحة الضرائب. وتوقع التشريعات القانونية عقوبات يحددها القانون

17 نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2009، ص27.

عندما لا تقوم المؤسسات بتعيين محافظ الحسابات بل إنها تجيز لجهة حكومية متخصصة تعيين محافظ حسابات لبعض الشركات في حالات معينة.

- **التدقيق الاختياري**¹⁸ : هو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني و بطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة ، ففي المؤسسات الفردية و مؤسسات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسة، و اعتماد قوائمه المالية الختامية بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال و المركز المالي، إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء، خاصة في حالة انفصال أو انضمام شريك جديد.

ثانيا : من زاوية مجال أو نطاق التدقيق

يعتبر مجال أو نطاق التدقيق من بين أهم المحددات و التي تفرز نوعين من التدقيق: التدقيق الكامل و التدقيق الجزئي.

- **التدقيق الكامل**¹⁹ : في هذا النوع من التدقيق يخول للمدقق إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، إذ يقوم بفحص البيانات و السجلات و القيود المثبتة في الدفاتر دون قيد أو شرط بقصد إبداء رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل.

- **التدقيق الجزئي**²⁰: و هو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعنية، أي أن التدقيق يتضمن وضع قيود على النطاق أو المجال، و يراعي أن الجهة التي

¹⁸ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة 2 ، 2005، ص21.

¹⁹ مرجع سبق ذكره ، ص22

²⁰ مرجع سبق ذكره، ص23

عينت المدقق هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها على سبيل الحصر، يعتبر التدقيق الجزئي من الأنواع الأكثر تطبيقاً في التدقيق الخارجي. كان يوكل إلى مدقق خارجي تدقيق بند معين من مجموع البنود كتدقيق النقدية، أو الديون، أو الحقوق، أو المخزون دون غيرها. وسبب انتشار هذا النوع يكمن في الشكوك في وجود أخطاء أو غش أو تلاعب في احد البنود أو المصالح. تبعا لما سبق أصبح من الضروري تقييد هذا النوع من التدقيق بالعناصر التالية:

- وجود عقد كتابي يوضح نطاق التدقيق.
- إبراء ذمة المدقق من القصور و الإهمال في بند لم يعهد إليه.
- حصر مسؤولية المدقق في مجال التدقيق أو البند المعهود إليه.

ثالثا : من زاوية توقيت التدقيق

يمكن أن نميز من هذه الزاوية نوعين من التدقيق: التدقيق المستمر و التدقيق النهائي

- **التدقيق المستمر**²¹: يقوم المدقق في هذا النوع من التدقيق بفحص و إجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية بصفة مستمرة. إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني مضبوط مسبقا و يستجيب إلى الإمكانيات المتاحة و الواقع أن هذا النوع من التدقيق يصلح في المؤسسات كبيرة الحجم .

- **التدقيق النهائي**²²: يكلف المدقق بالقيام بمثل هذا التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها و بعد إجراء التسويات و تحضير الحسابات الختامية و القوائم المالية

²¹مرجع سبق ذكره، ص23

²²خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية و العملية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص28.

وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها لان الحسابات تكون قد أقيمت مسبقا.

رابعا : من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات²³

حسب هذا التصنيف ينقسم إلى : التدقيق الشامل و التدقيق الاختباري

● **التدقيق الشامل (التفصيلي)** : يعتبر التدقيق الشامل نوعا تفصيليا إذ يقوم المدقق في ظلها بفحص جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات و البيانات المحاسبية. و الواقع أن هذا النوع قد يكون شامل بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة، على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المدقق و أصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة وشكل التدقيق و البند أو الكل المراد تدقيقه.

● **التدقيق الاختباري** : يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة على كل أو مجموع المفردات. هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم و المتعددة العمليات التي يصعب فيها التدقيق الشامل لكل العمليات. ويتم هذا التدقيق بإتباع المدقق أسلوبين هما²⁴:

✓ التقدير الشخصي

✓ العينات الإحصائية

يعرف كذا لك هذا التصنيف بالتدقيق الكامل والجزئي²⁵.

²³ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

²⁴ احمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 1، 2009، ص 44.

²⁵ خالد امين عبد الله، مرجع سبق ذكره، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة 1، 2000، ص 32.

خامسا : من زاوية الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق²⁶

ينقسم التدقيق حسب هذا المعيار إلى نوعين : التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي.

● التدقيق الداخلي :

يقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمؤسسة، و ذلك من اجل حماية أموال المؤسسة و لتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق اكبر كفاية إدارية و إنتاجية ممكنة للمؤسسة و تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية. فهو مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة لغرض التحقق من طبيعة السياسات والخطط المرسومة كما يمكن تعريفه بأنه أداة تعمل من داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة الداخلية عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى وقد اقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على محاسبة الدفاتر والسجلات لغرض اكتشاف أخطاء التسجيل وبعد ذلك اتضحت إمكانية استخدامه لخدمة الإدارة العليا في جميع المجالات وتقوم به هيئة داخلية أو محققين تابعين للمؤسسة.

● التدقيق الخارجي :

غرضه الأساسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي، و عدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية المعنية. لهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المؤسسة حيث يطلق على هذا النوع أحيانا بالتدقيق المحايد أو المستقل.

²⁶خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة 1، 2000، ص30

التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي	البيان
<p>الهدف الرئيسي:</p> <p>خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبي كفاء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، وبذلك ينصب الهدف الرئيسي على اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والإغراق عن السياسات الموضوعية.</p>	<p>أ- الهدف الرئيسي:</p> <p>خدمة طرف ثالث (الملاك) عن طريق إبداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي.</p> <p>ب- الهدف الثانوي:</p> <p>اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية.</p>	<p>1. الهدف من التدقيق.</p>
<p>موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ويعين بواسطة الإدارة.</p>	<p>شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة يعين بواسطة الملأك.</p>	<p>2. نوعية من يقوم بالتدقيق.</p>
<p>يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات ولكنه تخدم رغبات وحاجات الإدارات الأخرى.</p>	<p>يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.</p>	<p>3. درجة الاستقلال في أداء العمل وإبداء الرأي.</p>
<p>مسؤول أمام الإدارة ومن ثم يقدم تقرير نتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.</p>	<p>مسؤول أمام الملأك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.</p>	<p>4. المسؤولية.</p>
<p>تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق الداخلي فيقدر المسؤوليات التي تعهد بها الإدارة للمدقق الداخلي، يكون نطاق عمله.</p>	<p>يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائدة ومعايير التدقيق المتعارف عليها، وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال التدقيق الخارجي.</p>	<p>5. نطاق العمل.</p>
<p>يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار السنة المالية.</p>	<p>يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية وقد يكون في بعض الأحيان على فترات منقطعة خلال السنة.</p>	<p>6. توقيت الأداء.</p>

المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

ط2، ص34، 35

سادسا : من زاوية الهدف من عملية التدقيق

يمكن أن نميز ثلاث أنواع وهي : تدقيق الالتزام، التدقيق التشغيلي و التدقيق المالي

- **تدقيق الالتزام**²⁷(او القانوني): يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة و القوانين المعمول بها و الإجراءات الموضوعة من المؤسسة. و يقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء :

- ✓ التأكد من تطبيق القوانين و اللوائح و التعليمات التي تصدرها المؤسسة.
- ✓ الإلمام الكامل بالقوانين و اللوائح و التعليمات.
- ✓ رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إدارتهم.

- **التدقيق التشغيلي**²⁸: يهدف إلى التحقق من الكفاءة و الفعالية و الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها من خلال فحص الإجراءات التشغيلية و مساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من اجل سلوك نهج عمل واقعي. فقد يشمل تدقيق العمليات تقييما كاملا للنظام وقد يكشف على مشاكل هامة في مجال العمليات (على سبيل المثال: تدقيق المشتريات - الأصول الثابتة - الخ) .

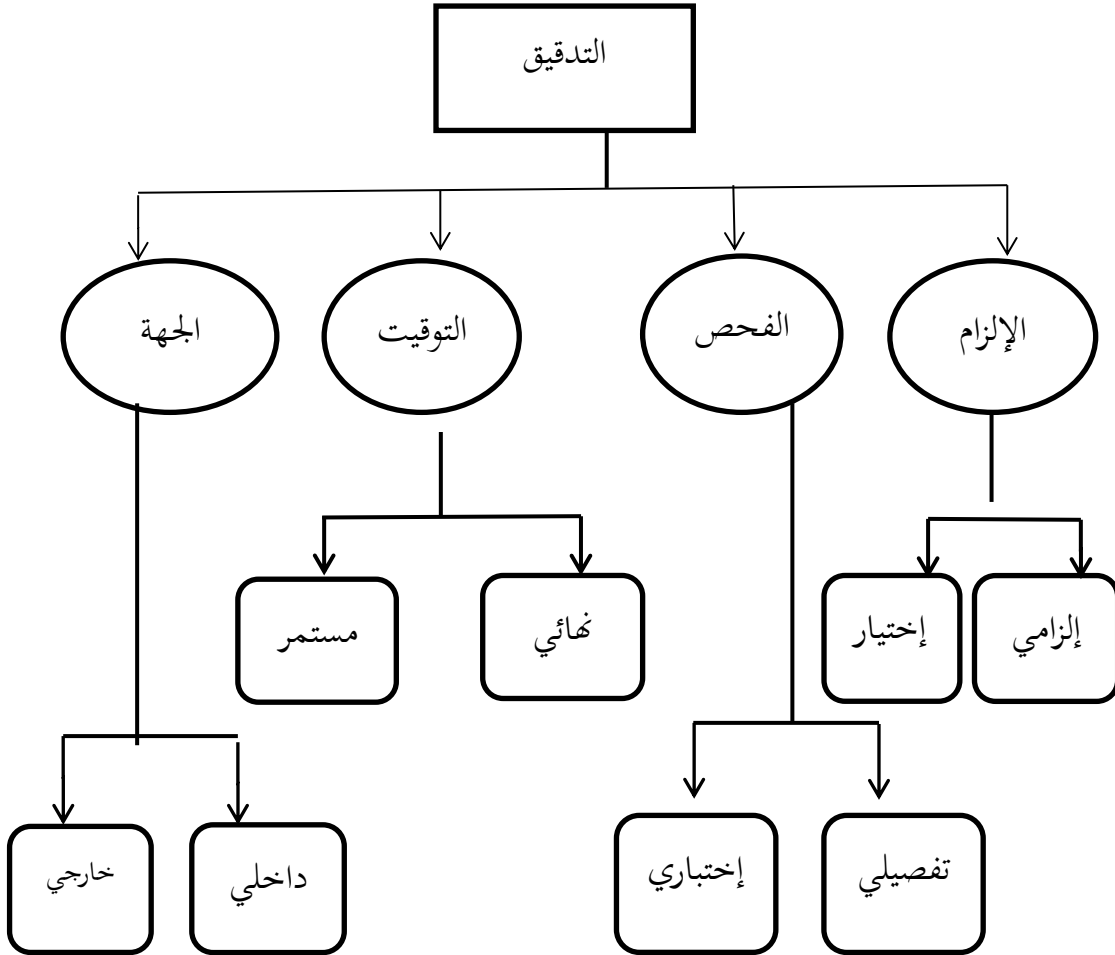
- **التدقيق المالي**²⁹: يقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والسجلات والمستندات المحاسبية من أجل إعطاء رأي فني محايد عن درجة دلالة الميزانية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ومدى إظهار الحسابات الختامية للنتائج الحقيقية للمؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الاستعمال.

²⁷د.خالد عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره ، ص56.

²⁸نفس المرجع، نفس الصفحة.

²⁹نفس المرجع، نفس الصفحة.

أنواع التدقيق



المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي ، المراجعة تدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ،

الجزائر، ط2، 2005

III. مجالات التدقيق الداخلي:

بالرغم من تعدد أنواع التدقيق الداخلي (باختلاف الزاوية التي ينظر إلى التدقيق من خلالها كما سبق الإشارة إليه)، إلا أنه من الصعوبة فصل بعض الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق. فلا يمكن القيام بتدقيق تشغيلي دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي أو الأثر الإداري أو قياس مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات، كل هذا فقد عمد معهد المدققين على تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأقسام التالية من أجل تبسيط فهم كل نوع وتسهيل التعامل معه و من أجل تحقيق أهداف التدقيق.

(1) تدقيق الالتزام³⁰

يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعية من طرف المؤسسة. وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء:

- التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المؤسسة.
- الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة.
- رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إدارتهم.

³⁰ ايهاب نظمي ابراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال ، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2009،

2) التدقيق التشغيلي³¹

يهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية، فقد يشمل تدقيق العمليات تقييماً كاملاً لنظام وقد يكشف عن مشاكل هامة في مجال العمليات على سبيل المثال (تدقيق المشتريات، الأصول الثابتة، الخ ..). وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء:

- تقديم أداء كل وحدة تشغيلية وفقاً لأهداف الإدارة.
- الحصول على معلومات موضوعية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية، وحول درجة الفعالية والكفاءة الاقتصادية في تنفيذ الخطط واستغلال الفرص المتاحة.
- الحصول على المعلومات المناسبة حول جوانب الضعف والقصور في جهاز الرقابة الإدارية.

3) تدقيق نظم المعلومات³²

إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وصحيحة وكاملة ومفيدة وتختلف بيئة الحاسب الآلي عن بيئة العمل اليدوي. وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء:

³¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

³² خلف عبد الله الوردات ، مرجع سبق ذكره ، ص:58

- التأكد من فصل المهام: يؤدي التشغيل الآلي للعمليات إلى دمج كثير من العمليات اليدوية المستقلة في خطوة واحدة مما يؤدي ضعف الرقابة الناتجة عن فصل المهام، وهذه الزيادة في المخاطر يمكن بسهولة تعويضها بإجراءات رقابية آلية بديلة.
- التأكد من مسار التدقيق: تختفي في بيئات الحاسب الآلي الإثباتات الورقية لعمليات التشغيل المختلفة، فبينما كانت البيئة اليدوية تتمتع بإثباتات ورقية لكل عملية من العمليات وبالتالي وجود مسار ودليل واضح لمراحل سير العملية الآلية، مع ضرورة القيام بعملية التدقيق على الحاسب الآلي بصورة مستمرة وعند إنجاز كل مرحلة من المراحل وعدم الانتظار حتى انتهاء العملية.
- زيادة الفرص للقيام بالمراجعة التحليلية: نظرا لتوفر الحاسب الآلي لكمية أكبر من البيانات والتقارير فإن الفرصة تزداد للقيام بعمليات التحليل التفصيلية للبيانات واستخلاص النتائج منها.

4) التدقيق المالي³³

- التدقيق المالي يحمل المعلومات المالية الصادرة عن كيان معين وذلك لتدقيق الحسابات المالية التي يمكن أن تهدف إلى اتخاذ قرار بشأن الأنشطة والإدارة المالية للمؤسسة نفسها. وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء:
- التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول وفق درجة المخاطر ويتم تحديد نوعية التدقيق أهو مسبق أم لاحق؟.
 - التحقق أن كافة العمليات المالية والمستندات خضعت للتدقيق المالي

³³ نفس المرجع ، ص58

وقد عرف بأنه: " الفحص المنتظم للعمليات والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً"³⁴.

5) تدقيق المهام الخاصة:³⁵

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب والنطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية الوقت، إذ أنه غالباً ما يكون فجائياً وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي.

6) تدقيق الأداء:³⁶

هو فحص صلاحية الطرق والإجراءات ومدى كفاية الموارد في تحقيق الأهداف وتقييم أداء المؤسسة. يطلق على هذا النوع من التدقيق بالتدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية وتتم في الآتي:

✓ **تقييم الأداء:** مدى توافر السياسات والخطط مع الإجراءات ومراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى الاستخدام الأمثل وكشف الانحرافات مع إبراز التوصيات العلاجية (التقرير الشهري للموازنة).

³⁴كمال محمد سعيد كامل النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في

غزة، الجامعة الإسلامية، مذكرة ماجستير، غزة، 2009 ص45

³⁵ نفس المرجع ، ص 23، 24.

³⁶ حلف عبد الوردات ، مرجع سبق ذكره ، ص60.

✓ الحكم على الكفاية وترشيد الإنفاق: حصر أي ضياع في استخدام المؤسسة ورفع الكفاية الإنتاجية من خلال تتبع الجهود المكرر غير ضروري وأي إسراف في استخدام الموارد وعدم استخدامها بكفاءة.

7) التدقيق البيئي³⁷

يهدف من التدقيق البيئي قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجهه المؤسسة والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها، من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها.

فعلى التدقيق الداخلي، أن يتأكد من أن المؤسسة عملت على اعتماد اساليب لحماية البيئة، وتم ضبطها والسيطرة عليها لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة، وكذلك أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي أثر بيئي قد يؤثر على البيانات المالية.

³⁷خلف عبد اللهالوردات ، مرجع سبق ذكره ، ص:60

الفصل الثاني: التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية

I. الفرق بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي:

يجب التفرقة بين مصطلحي الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، حيث أن الرقابة الداخلية هي مجموعة الضمانات المساهمة بالتحكم في المؤسسة وهدفها أساسا يكمن من جهة في الحماية والمحافظة على الممتلكات ونوعية المعلومات، ومن جهة أخرى تطبيق التعليمات الصادرة عن إدارة المؤسسة وهذا للتحسين من وضعيتها. بينما التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة (او نشاط مستقل) للفحص والمراقبة بصفة دائمة داخل المؤسسة، مع احترام تطبيق وتنفيذ الأهداف.

ان طريقة أداء التدقيق الداخلي تختلف تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياته والنظام الإداري الذي تسير عليه إدارتها إلا أن هناك عناصر مشتركة في أداء التدقيق وهي كما يلي³⁸:

1. التحقق:

يهدف إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة وسلامة التوجيه المحاسبي.

³⁸ عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سريا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، الدار الجامعية مصر،

1998 ص 191.

2. التحليل:

يقصد به الفحص الإنتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المحاسبة.

3. الإلتزام:

يعني الإلتزام بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا للطرق والنظم والقرارات الإدارية.

4. التقييم:

هو التقدير الشخصي الواعي لمدى كفاءة وفعالية السياسات والإجراءات التي تسير عليها المؤسسة.

5. التقرير:

يبرز التقرير الذي يقدمه المدقق الداخلي المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج وتوصيات.

ان اداء التدقيق الداخلي، مرتبط بالتطور في أهداف التدقيق الداخلي صاحب التطور في المؤسسات نفسها وفي أعمالها، في السابق عندما كانت شركات الأعمال صغيرة الحجم و نشاطها التجاري كان بسيطاً، كان الهدف في ذلك الوقت من جراء عملية التدقيق هو اكتشاف الغش و السرقة التي تتم من قبل الموظفين وكان المدقق يقوم بعمله فقط لمصلحة المالك وليس لمصلحة الأطراف الأخرى حتى تتعرف على كيفية أداء الإدارة للمؤسسة.

الابعاد التقليدية للتدقيق الداخلي:

- لقد كانت في القدم عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر من أخطاء أو غش أو تزوير. ويمكن حصر الابعاد التقليدية للتدقيق في النقاط التالية:³⁹
- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المؤسسة وسجلاتها وتقدير مدى الاعتماد عليها.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر المحاسبية من أخطاء أو غش.
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية مع ما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.
- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمؤسسة وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديها.

الابعاد الحديثة للتدقيق الداخلي:

بانفصال الإدارة عن الملكية والاهتمام بتنمية رأس مال المستثمر ظهرت مهنة التدقيق والاعتراف بمهنة الرقابة الداخلية كنظام ضروري لأي تنظيم محاسبي فأصبح يهدف إلى:⁴⁰ " مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها - تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة. - تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط. - تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع".

بعد التطور الذي حصل في بيئة الأعمال و الانفتاح الاقتصادي الدولي و أثر العولمة على اقتصاديات الدولة فقد تغيرت النظرة إلى التدقيق مما تطلب من المدقق تقديم خدمات أهم من اكتشاف الأخطاء و الغش و غيرها من الأهداف التقليدية ليقوم بعملية التدقيق من أجل تحقيق

³⁹ خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص13.

⁴⁰ خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998 ص11.

الأهداف العصرية التي تتلاءم و بيئة الأعمال الحالية، حيث أصبحت أهداف التدقيق الداخلي اليوم على النحو التالي⁴¹:

- مراقبة الخطط الموضوعة و متابعة تنفيذها.
- تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي النشاط
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل في المؤسسة بضمنان استمرارية النشاط بصورة جيدة.

وهناك ابعاد أخرى للتدقيق الداخلي منها:

بعد الحماية⁴²:

حيث يتم القيام بأعمال الفحص و المطابقة بين الأداء الفعلي و المعايير الموضوعة

مسبقا لكل من:

- سياسات المؤسسة.
- سجلات المؤسسة.
- الإجراءات المحاسبية.
- قيم المؤسسة.
- نظم الضبط الداخلي.
- أنشطة التشغيل.

⁴¹نواف محمد عباس الرماحي ، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009 ص21

⁴²فتحي رزق السوافيري، احمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدراسات الجامعية، الاسكندرية،

2001، ص 35

بعد البناء⁴³:

حيث يعمل المدقق الداخلي بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية و المالية إلى:

- التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.
- اقتراح بتطوير و تحسين الأداء.
- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات و الخطط الموضوعة.

بعد الشراكة⁴⁴:

من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبيّن بينه وبين العاملين في المؤسسة شراكة حقيقية يضمن من خلالها تدليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية و نفسية عند هؤلاء العاملين.

بعد خلق قيمة مضافة⁴⁵:

قدرة التدقيق الداخلي على إضافة قيمة للمؤسسة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار والجهد المبذول في المؤسسة.

من خلال الالتفاتة البسيطة للمفهومين نجد أن الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي يعملان بصفة متكاملة في المؤسسة خاصة فيما يخص تناسق أنظمة المراقبة والتحكم ورقابة المخاطر. فالتدقيق الداخلي يختص، بالإضافة، بتقدير نوعية جهاز الرقابة الداخلية⁴⁶، وعند الاقتضاء اقتراح

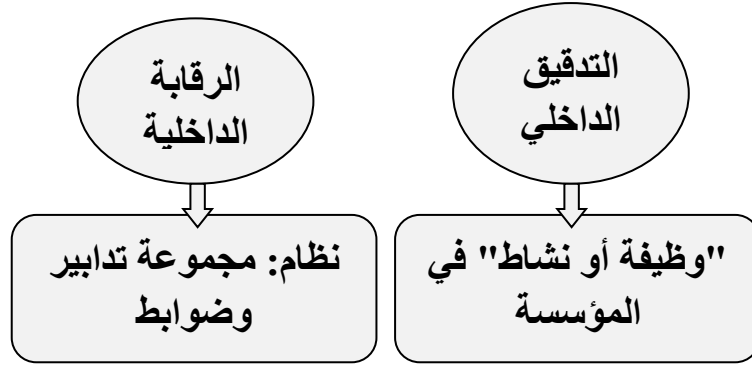
⁴³ نفس المرجع، ص 35

⁴⁴ نفس المرجع، ص 36.

⁴⁵ كمال محمد سعيد كامل النونو، مرجع سبق ذكره، ص 30.

⁴⁶ نظام بنك الجزائر، رقم 08 - 11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، ج ر: 47 ص: 32

أعمال تكميلية.فالتدقيق الداخلي هو بمثابة "الرقابة" الممارسة على الرقابة الداخلية، فهو يقوي ويحسن من الرقابة الداخلية وعليه فالرقابة الداخلية هي "هدف" بالنسبة للتدقيق الداخلي.



ويجب على التدقيق الداخلي، في أداء مهامه، أن يكون المروج للرقابة الداخلية وفعاليتها بأقل تكلفة. ومن بين مؤشرات التفرقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، يمكن الإشارة الى بعض المؤشرات:

المؤشر	الرقابة الداخلية	التدقيق الداخلي
الدورية	✓ دائم	✓ مهام محدّدة ولكن منتظمة
الفواعل	✓ كل الأشخاص في المؤسسة	✓ فريق عمل مؤهل ينتمي للمؤسسة وغير متحيز
المجالات	✓ رقابة كل النشاطات قصد تحديد المسؤوليات	✓ تقييم درجة الامتثال للإجراءات وقواعد تسيير المخاطر قصد تحسيسها
الأبعاد	✓ الكشف والوقاية من المخالفات	✓ تشخيص ✓ توصيات

Source :D. Guinier, **Sécurité et qualité des systèmes d'information**, Masson, paris, 1992, p130

II. أهداف الرقابة الداخلية ومقوماتها:

الاهداف:

ان أهداف الرقابة الداخلية داخل المؤسسة تتمثل فيما يلي⁴⁷:

1. حماية أصول المؤسسة:

- و ذلك من خلال توفير الحماية التامة لأصول المؤسسة من الإسراف أو السرقة عن طريق:
- الوقاية من الأخطاء المعتمدة التي ترتكب عند معالجة العمليات وتسجيلها المحاسبي بغرض التستر عن الغش أو الإحتلاس الصادر عن سوء نية مسبقة لارتكاب الأخطاء.
 - الوقاية من الأخطاء غير متعمدة التي تحدث عن جراء التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية والجهل بهذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي في المؤسسة.
 - المحافظة على الأصول من الإحتلاس والغش والسرقة ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة والتي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها.

⁴⁷نفس المرجع، ص:134

2. دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها:

يجب أن تكون المعلومات التي يتم التوصل إليها مفيدة بالإضافة إلى أنها قابلة للفهم ولكي يتم تحديد ما إذا كانت المعلومات مفيدة أم لا بالنسبة للقرارات فيجب أن تراعى خاصيتين لجودة المعلومات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها، وهما الملائمة والثقة:

أ- **الملائمة:** تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان مداخلات أساسية لعملية اتخاذ القرارات ويجب أن تقدم مساعدة وقتية في التنبؤ بطبيعة الأحداث المستقبلية التي يهتم بها متخذو القرارات.

ب- **الثقة:** يستخدم متخذو القرارات المعلومات الملائمة إذا أمكن الاعتماد عليها أي إذا لم يعتقد المستخدم بدقة البيانات التي حصل عليها ووثق فيها فإن فائدته سوف تكون قليلة في عملية اتخاذ القرار.

3. الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات:

تلعب الرقابة الداخلية في المؤسسة دورا هاما في مجال التحقق من مدى التزام إدارتها بمختلف القوانين واللوائح والسياسات فالتعليمة عند إصدارها تأخذ أشكالا مختلفة كتابية أو شفوية فغالبا ما تخضع إلى التحريف قبل أن تصل إلى الشخص المعني، ولهذا يجب التأكد من تطبيق التعليمة بكل صراحة.

المقومات:

ومقومات الرقابة الداخلية الفعالة تقوم على اساس توفير نظام متكامل ينحصر في النقاط التالية⁴⁸:

1- فريق عمل مؤهل ومخلص:

وذلك بالاعتماد على موظفين يتمتعون بمستوى عال من الكفاءة والمصدقية من خلال وضع برنامج جيد لاختيارهم وتعيينهم وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين بالمؤسسة.

2- التفويض الواضح والفصل بين المسؤوليات:

وذلك من خلال الوصف الواضح والدقيق للوظائف لتحقيق تفويض مناسب والفصل بين الوحدات.

3- نظام مستندات وسجلات محاسبة مناسبة:

تعتبر المستندات الأدلة المادية المستعملة في العمليات المحاسبية والتي تسمح للإدارة بتدقيق أية عملية.

4- إجراءات مناسبة لإتمام العمليات:

وذلك عن طريق وضع دليل الإجراءات المحاسبية والإدارية للتأكد من أن مختلف أنظمتها مفهومة ومستخدمة بأسلوب سليم من قبل جميع العاملين بالمؤسسة.

⁴⁸ يوسف عوض العادلي محمد احمد العظمة، صادق محمد البسام، مقدمة في المحاسبة المالية، منشورات ذات السلاسل،

الكويت، 1986 ص: 429

للتمكن من تحديد المسؤوليات و لتفادي الاستخدام السيئ لأصول المؤسسة.

III. طريقة اداء التدقيق الداخلي ومراحل تسيير مهمته:

ممارسة التدقيق الداخلي يتطلب احترام بعض المبادئ، بالنسبة للجزء الأكبر منها تحده المعايير المهنية. الا ان معرفة التصور العام للتدقيق الداخلي، بالإضافة للمبادئ الأساسية المتعلقة به والعمل بهذه المبادئ, هو تحقيق للنجاح للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة.

التصور العام للتدقيق الداخلي⁴⁹:

المرحلة الأولى: وضع ميثاق

انشاء الميثاق يمنح شرعية وقانونية وظيفة التدقيق الداخلي، ولتمكين المؤسسة من هذه المرحلة، يشترط في الوثيقة أن تكون:

✓ مصادق عليها وموقعة من طرف أعلى مستوى هرمي لسلطة القرار داخل المؤسسة؛

✓ العمل على نشر هذه الوثيقة على جميع المدققين الداخليين؛

✓ نوع المعايير المتبعة، لإعطاء هذه الوثيقة أكثر مصداقية؛

✓ الوثيقة لا بد أن تكون منسجمة وثقافة المؤسسة.

⁴⁹ Jacques Renard, Audit interne : ce qui fait débat, Maxima, Paris, 2003, p 132

تمثل هذه الوثيقة أساسية لإنشاء التدقيق الداخلي وتمتدع بأربع خاصيات:

1. وثيقة إلزامية: تحدد بوضوح الأهداف والسلطات والمسؤوليات المتعلقة بوظيفة التدقيق الداخلي.
2. الميثاق: هو العمل الأولي في حلقة مسار التدقيق الداخلي (تنظيم التدقيق الداخلي).
3. وثيقة رسمية، عكس الوثائق الإعلامية الأخرى، الطابع الرسمي يكون بإمضاء من المسؤول الأول للمؤسسة وتعد من النصوص التأسيسية للمؤسسة.

المرحلة الثانية : تكوين خريطة المخاطر

مرحلة هامة وذات أولوية، فهي أساسية لتحديد الوسائل الضرورية لتنفيذ التدقيق الداخلي.

المرحلة الثالثة : الاتصال بأعلى مستوى اتخاذ القرار ضرورية لتحسيس المديرية

بأهمية التدقيق وجرد الاحتياجات الأساسية لممارسة نشاط التدقيق.

المرحلة الرابعة : وضع خطة تدقيق باحترام الوصفات المعيارية انطلاقاً من خريطة

المخاطر المحددة وذلك للتحكم في وتيرة برنامج التدقيق بالموازات مع الميزانية. البحث خلال هذه المرحلة على التوفيق بين الأهداف والوسائل.

المرحلة الخامسة : كتابة دليل إجراءات التدقيق تؤكد هذه المرحلة على الجوانب

التي تخص طريقة العمل والتنظيم لتمكين العمليات، التدقيقية من ممارستها بكفاءة عالية.

المرحلة السادسة : تحديد طرق التوظيف واحتياجات التكوين في إطار خطة

التدقيق ومواصفات المنصب الشاغر وبرنامج التكوين بدقة كبيرة.

المرحلة السابعة: وضع المعايير المعتمدة لتشغيل مصلحة التدقيق.

هذه المعايير تحدد بطريقة واضحة:

✓ معايير التحرير وتقديم التقرير؛

✓ معايير متابعة التوصيات؛

✓ معايير إنشاء وحفظ الملفات.

المرحلة الثامنة: وضع توقعات الميزانية على اساس برنامج التدقيق بالنظر لتطور

خريطة المخاطر قصد التحكم بفعالية عالية في ميزانية التدقيق.

المرحلة التاسعة : التحقيق والتأكد من التوظيف الأمثل للميزانية.

المرحلة العاشرة: الإعلام، بحيث لا يمكن الانتقال إلى مرحلة من التدقيق دون

الانتهاء من سابقتها وإعلام النتائج للجهة المعنية.

مبادئ التدقيق الداخلي⁵⁰

و تقسم هذه المبادئ إلى ركنين: (الفحص والتقارير).

المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

• مبدأ التكامل (في الإدراك الرقابي): يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة

و أثرها الفعلية المحتملة على كيانها.

⁵⁰ أحمد حلمي جمعة، التدقيق الحديث للحسابات، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2000 ص23.

- مبدأ الشمول (في مدى الفحص الاختياري): يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية و الفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير.
- مبدأ الموضوعية (في الفحص): نشير إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي و ذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤدي رأي المدقق و تدعمه خصوصا اتجاه العناصر و المفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا كتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ أكبر من غيرها.
- مبدأ الكفاية الإنسانية (في الفحص): فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤثر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام القيادة و السلطة و الحوافز والاتصال و المشاركة.

المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

- مبدأ كفاية الاتصال: يشير إلى مراعاة أن يكون تقرير المدقق الداخلي أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبحث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- مبدأ الإفصاح: يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية و

التغيير فيها، و إظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، و إبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية و المستندات و الدفاتر و السجلات.

● **مبدأ الإنصاف:** يشير إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.

● **مبدأ السببية:** يشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجهه به المدقق، و أن تبنى تحفظاته و مقترحاته على أسباب حقيقية و موضوعية.

قد تتعدد المبادئ، بتعدد أهداف المؤسسة، لكنها تتوافق وتتقاطع في عمومها فيما

يلي⁵¹:

1. المبدأ الأول: كل نشاط يجب أن يخضع للتدقيق

2. المبدأ الثاني: إخضاع النشاطات للتدقيق على أساس دوريات بالنظر إلى المخاطر المحددة

3. المبدأ الثالث: تقدير كل مهمة من حيث الوقت والوسائل

⁵¹ Jacques Renard, Opc-it, p26

IV. أهمية التدقيق الداخلي:

تتمثل أهمية التدقيق في خدمة مجموعة من المتعاملين مع المؤسسة حيث يعتمد عليها في رسم الخطط المستقبلية واتخاذ القرارات انطلاقاً من البيانات المحاسبية خاصة إذا تم اعتماد هذه الأخيرة من قبل جهة محايدة ومستقلة عن المؤسسة ويمكن تقديم الجبهات التي تعتمد التدقيق كما يلي⁵²:

1- أهمية التدقيق بالنسبة لإدارة المشروع:

تعتمد إدارة المؤسسة على المحاسبية التي تستخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهدافها بكفاءة عالية ومن هنا تحرص على أن تكون هذه البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة.

2- أهميته بالنسبة للمستخدمين:

بالنسبة للدائنين أو الموردين فيعتمدون على تقدير مدقق لصحة وسلامة القوائم المالية المعروفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات قبل المشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه، أما بالنسبة للبنوك ومؤسسات الاقتراض الأخرى فيعتمدون على المركز المالي السليم للمؤسسة في تمويل مشروعاتها.

⁵²خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الاصول العملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، للنشر والتوزيع، الأردن، 1998،

3- أهميته بالنسبة للهيئات الحكومية:

تعتمد على البيانات التي تصدرها المؤسسة في أغراض عديدة منها التخطيط، الرقابة، تحديد الوعاء الضريبي وتقرير الإعلانات لبعض الصناعات.

4- أهميته بالنسبة للملاك:

تتم هذه الفئة بمعرفة المركز المالي لوحدات اقتصادية لاتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه استثماراتهم التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن بالاعتماد على دقة وصحة القوائم المالية.

5- أهميته بالنسبة لرجال الاقتصاد:

يعتمدون عليه من خلال دقة البيانات المحاسبية في تقدير الدخل القومي والنتائج الدخل الخام في رسم برامج الخطط الاقتصادية.

6- أهميته بالنسبة لنقابات العمال:

تعتمد نقابات العمال على المركز المالي الصحيح والنتائج المحققة والمصححة في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور وتحقيق مزايا للعمال.

الفصل الثالث: التدقيق والرقابة في المجال المصرفي

I . التدقيق و الرقابة الداخلية في البنوك:

لقد اتسعت البنوك و تشبعت أعمالها و تعقدت أقسامها و مهماتها و طرا
تطور هائل على مكننة العمل فيها مما اقتضى تعدد الأساليب و الجهات التي تقوم
بعمليات التدقيق. الا انه على المستوى الداخلي للبنك، يتكفل به جهاز الرقابة
الداخلية.

يتمثل جهاز الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في دوائر الرقابة و التدقيق
الداخلي التابعة للإدارة العليا⁵³:

الرقابة الداخلية:

يتم بناء الرقابة الداخلية داخل البنك لفحص و تقييم أنشطتها كخدمة للبنك ذاته⁵⁴.
ويمكن تعريفها بأنها: "الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله و موجوداته و التأكد
من الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر و السجلات، و لرفع السياسة الإنتاجية للعاملين
و الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة"⁵⁵.

⁵³د. إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 109.

⁵⁴د. محمد زيدان، ا. حبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي
الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12/11 مارس
2008، ص 73.

⁵⁵خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 117.

أي أن الرقابة الداخلية تشمل عملية الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من السرقة و التلاعب و الاختلاس، كما تشمل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين و تشجيعهم على التمسك بها يصدر إليهم من تعليمات بالإضافة إلى الرقابة المحاسبية الهادفة إلى التأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت من بيانات في دفاتر البنك و سجلاته.

التدقيق الداخلي :

يتم بناء التدقيق الداخلي باعتباره : "وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص و تقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها و لمساعدة جميع العاملين فيه على انجاز الواجبات الموكلة إليهم ، و ذلك عن طريق التحليل و التقييم و تقديم التوجيهات و الاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في المؤسسة ، و التأكد من الاستعمال الأمثل للموارد و القدرات بما يتفق و السياسات العامة للبنك"⁵⁶.

ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤوليتها المختلفة ، بحيث تستند في إصدار إقراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين و اللوائح التي يعمل البنك من خلالها . و لكي يحقق التدقيق الداخلي ما تم ذكره فانه يقوم بمايلي :

✓ تدقيق ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات و الخطط المرسومة و التعليمات و الإجراءات و القوانين المرعية.

⁵⁶خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص437.

- ✓ تدقيق مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك أو بعبارة أخرى مراجعة تنفيذ الأعمال بكفاءة معقولة.
- ✓ تدقيق نتائج البرامج و الخطط و العمليات المنفذة للتعرف على مواطن الضعف أو النقص في الإجراءات المستعملة بقصد التحسين و التعديل و التطوير اللازم.
- ✓ تدقيق النظام المحاسبي و أنظمة الضبط الداخلي للتأكد من تنفيذ كافة الضوابط المحاسبية و الإدارية الموضوعة بصورة فعالة.
- ✓ فحص المعلومات الإدارية و المالية بشكل مفصل سواء كان متعلقا بالعمليات، الحسابات، الأرصدة و الإجراءات للتحقق من قيم الأصول و مطابقتها لما هو مثبت في الدفاتر و لحماية هذه الأصول كنشاط وقائي ناشئ عن الإهمال و عدم الكفاية.
- ✓ التحقق من صحة و دقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك و سجلاته و تحليلها للتأكد من ملاءمتها للأغراض التي تستخدم فيها و ذلك عن طريق الربط و المقارنة للحصول على استنتاجات معينة تساعد في توجيه أعمال البنك.

II. التدقيق الخارجي في البنوك:

يعرف التدقيق الخارجي بأنه: "نشاط مستقل يقوم به شخص خارجي عن المؤسسة و يتمثل في تقديم تقرير عن الحسابات الختامية التي أعدتها إدارة المؤسسة و ذلك من خلال التحقق من أن هذه الحسابات تظهر الصورة الحقيقية للمؤسسة"⁵⁷.

التدقيق الخارجي في البنوك يقوم به محافظ حسابات أو خبير محاسبي⁵⁸، يتم تعيينه من قبل الهيئة العامة، وفقا لقوانين المصارف و البنوك المعمول بها، و يقوم بإجراء مختلف عمليات التدقيق لكافة العمليات المحاسبية في مختلف مراحلها بشكل دوري⁵⁹، و يعتمد المدقق الخارجي في قيامه بواجباته على أسلوب العينات و يقوم برفع تقرير عن نتائج زيارته الميدانية إلى مجلس الإدارة و الجمعية العامة للمساهمين في نهاية العام⁶⁰.

III. رقابة البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي أعلى سلطة نقدية للدولة و يعتبر بذلك رقيباً على نشاطات القطاع البنكي عامة و البنوك التجارية خاصة حتى لا تتعرض للإفلاس أو المخاطرة بمختلف أنواعها و أبعادها. حيث تتمثل رقابة الجهات الرسمية من خلال البنك المركزي و الذي

⁵⁷K.h spencer Pickett, **the essential handbook of internal auditing**, published by jhonwileyand sons, england, 2005, p29.

⁵⁸ Jean-Charles Bécour, Henri Bouquin, **audit opérationnel**, édition economica, 2éme édition, paris, 1996, p14.

⁵⁹ إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 109.

⁶⁰ Nacer-eddine Sadi & Ali mazouz, **la pratique du commissariat aux comptes en Algérie**, édition société national de comptabilité, tome1, Algérie, p37.

بمارستها بواسطة أجهزة فنية متخصصة و باستخدام العديد من الأساليب و الأدوات المالية و الإحصائية.

تنبع صلاحية البنك المركزي من خلال قانونه الخاص، وقانون البنوك، وقانون مراقبة العملة الأجنبية و غيرها من الأنظمة و التعليمات و المذكرات و البلاغات الصادرة استنادا إلى هذه القوانين، حيث يقوم جهاز الرقابة في البنك المركزي بزيارات تفتيشية و زيارات مفاجئة للبنوك و فروعها المختلفة للتدقيق على أعمالها. ويعتمدون في ذلك على أسلوب العينات كمبدأ عام للتأكد من تطبيق التعليمات المختلفة التي يتوجب على البنوك إتباعها و عدم مخالفتها، و يقوم بتدقيق أعمال بعض الأقسام خاصة ما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية، و يسجل ملاحظاته و يرفعها في نهاية زيارته في تقارير إلى الإدارة العليا للبنك مع توصياته⁶¹.

تستهدف رقابة البنك المركزي تحقيق مايلي⁶² :

✓ التأكد من أن البنوك التجارية تنفذ في أعمالها و عملياتها بأحكام قانون البنك المركزي و قرارات مجلس إدارته و كذا التوجيهات و التعاليم المبلغة إليها من الأجهزة المختصة في البنك المركزي.

✓ التأكد من سلامة البنوك التجارية.

✓ تحقيق الاستقرار النقدي.

✓ تحقيق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي.

⁶¹خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ، ص120.

⁶²أ.محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2007، ص329.

و تتمثل أهم أنواع الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية في مايلي⁶³:

- **الرقابة المكتبية** : تقوم هذه الرقابة عن طريق فحص و تدقيق التقارير و البيانات و الإحصائية التي توافى بها وحدات الجهاز المصرفي للبنك المركزي، حيث تجرى عليها نوع من الدراسة و التحليل ما يمكنه من التعرف على حقيقة مراكزها المالية و درجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف.
- **الرقابة الميدانية** : يجريها البنك المركزي عن طريق إيفاد مندوبية بالتفتيش على البنوك التجارية بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي يتبعها البنك التجاري و مدى سلامة القروض التي يمنحها من الوجهة الفنية.

.IV. مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تناولت لجنة بازل المكونة من الدول الصناعية و المعنية بالإشراف على البنوك في إحدى مقرراتها إطارا عاما لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وهي⁶⁴:

المبدأ الأول : مسؤوليات مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة مسؤول بشكل كامل عن التحقق من وجود و استمرار نظام رقابة داخلي فعال و مناسب حيث يقع على عاتق المجلس المسؤوليات التالية:

✓ المراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل و السياسات العامة للبنك.

⁶³ المرجع السابق، ص330.

⁶⁴ إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سابق، ص 123، 138.

- ✓ مواجهة المخاطر الأساسية التي تواجه البنك ووضع تطبيق مقبول لها، و المراجعة الدورية لمدى ملاءمة إستراتيجية البنك و حدود المخاطر.
- ✓ التأكد من قيام الإدارة العليا باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد و قياس و مراقبة المخاطر.
- ✓ الموافقة على الهيكل التنظيمي.

المبدأ الثاني : مسؤوليات الإدارة العليا

تناولت مقررات لجنة بازل مسؤوليات الإدارة العليا على الشكل التالي :

- ✓ تطبيق الاستراتيجيات و السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- ✓ تطوير السياسات و العمليات المتعلقة بتحديد و قياس و مراقبة المخاطر التي يواجهها البنك.
- ✓ صيانة الهيكل التنظيمي و ذلك بالتأكد من وضوح المسؤوليات و تفويض و مراقبة الصلاحيات من خلال نظام اتصال فعال يضمن رفع التقارير اللازمة للتأكد من أن الصلاحيات المفوضة قد تم استخدامها بشكل سليم.
- ✓ وضع السياسات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية و مراقبة مدى كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ التأكد من أن نشاطات البنك تؤدي من قبل موظفين مؤهلين و مدربين وعلى مستوى عالي من القدرات التقنية و المهارات الفنية مع ضرورة التطوير المستمر لهذه الكفاءات من خلال استمرار التدريب و تنمية المهارات.
- ✓ وضع سياسات حوافز تكافئ العمل الجيد و تقلل الحوافز للذين لا يتفاعلون مع آليات الرقابة الداخلية.

المبدأ الثالث: معايير الأخلاق العالية و النزاهة

حددت مقررات لجنة بازل هذا الجانب من خلال تشجيع المعايير الأخلاقية وخلق الثقافة الرقابية داخل المؤسسة و لكافة مستويات الأفراد من مسؤوليته مجلس الإدارة و الإدارة العليا.

المبدأ الرابع : تحديد و تقييم المخاطر

وفق مقررات لجنة بازل تواجه البنوك مخاطر متعددة تؤثر عليها سلبا في تحقيق أهدافها، ونظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب تحديد هذه المخاطر و تقييمها باستمرار و هنا يجب مراعاة مايلي :

- ✓ يجب أن يغطي التقييم كافة المخاطر التي تواجه البنوك.
- ✓ التقييم الفعال للمخاطر يجب أن يأخذ بالاعتبار العوامل الداخلية و الخارجية التي قد تؤثر سلبا على إمكانية تحقيق البنك لأهدافه.
- ✓ التقييم الفعال هو الذي يحدد جميع مجالات المخاطر وما يمكن قياسه، وما لا يمكن قياسه ويقارن بين الكلفة و المنفعة.

المبدأ الخامس : أنشطة الرقابة

وفق مقررات لجنة بازل يجب أن تكون الأنشطة الرقابية جزءا من الأنشطة اليومية في البنك و هذا يتطلب وضع هيكل رقابي مناسب يتم من خلاله تحديد نقاط رقابة ضمن كل نشاط من أنشطة العمل وكل مستوى من المستويات.

المبدأ السادس : فصل المهام

وفق مقررات لجنة بازل فان نظام الرقابة الفعال يتطلب الفصل بين الوظائف المتعارضة بحيث لايقوم الموظف الواحد بمهام متعارضة.

المبدأ السابع : البيانات الداخلية

وفق مقررات لجنة بازل فان نظام الرقابة الفعال يتطلب وجود بيانات داخلية مالية و تشغيلية وحتى تكون هذه البيانات مفيدة يجب أن تكون مقبولة ومناسبة ويعتمد عليها و يمكن الوصول إليها في الوقت المناسب كما يجب أن تكون متوافقة مع الأنظمة وبنفس أهمية المعلومات من المصادر الخارجية ليتسنى لمتخذ القرار الاعتماد عليها باتخاذ قراراته.

المبدأ الثامن : أنظمة المعلومات

وفق مقررات لجنة بازل فان نظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب وجود أنظمة معلومات يعتمد عليها و شاملة لكافة أنشطة البنك و التي يجب توفير الحماية و الرقابة المشددة لها.

المبدأ التاسع : قنوات الاتصال

وفق مقررات لجنة بازل فانه يتطلب وجود نظام رقابة داخلية فعال، ووجود قنوات اتصال فعالة للتأكد من أن كافة الموظفين يفهمون السياسات و الإجراءات و يلتزمون بها بشكل كامل، و إن المعلومات يتم إيصالها إلى الأفراد المعنيين.

المبدأ العاشر : متابعة العمليات و تصويب الخلل

المبدأ الحادي عشر: التدقيق الداخلي

أشارت مقررات لجنة بازل إلى وجوب أن يكون هناك تدقيق داخلي يتمتع بالاستقلالية و القدرة المهنية و الكفاءة العالية بحيث يقوم بدور شامل و فعال في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المبدأ الثاني عشر : الإبلاغ عن الثغرات في نظام الرقابة الداخلية

وفق مقررات لجنة بازل فانه يتوجب إبلاغ المستوى الإداري العني و في الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام المراقبة الداخلية وذلك حتى يتسنى معالجته في الوقت المناسب كما أن الانحرافات أو الإخفاقات الهامة يجب أن ترفع إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا.

المبدأ الثالث عشر: تقييم أنظمة الرقابة الداخلية من قبل السلطات المشرفة

ووفق مقررات لجنة بازل فان هناك مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تقوم بها السلطات الإشرافية على أعمال البنوك للتأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية لدى هذه البنوك و إذا ما تبين بان نظام الرقابة لدى بنك ما غير مناسب أو غير فعال يجب اتخاذ الإجراء المناسب لتصويب الوضع.

ان هذا الإطار لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية، يتوافق ومعايير التدقيق الداخلي المعمول بها، ومن الطبيعي أنه كي تكون هذه المعايير مفيدة وتحقق الغرض منها فإنها يجب أن تبنى على هيكل واضح من المبادئ والقواعد⁶⁵:

مفهوم المعايير⁶⁶:

المعايير عبارة عن مبادئ ضرورية تتشكل من تصريحات حول الشروط الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي و لتقييم أدائه. هذه التصريحات دولية وتطبق على مستوى المصلحة وعلى المستوى الفردي على حد سواء؛ إن معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تأخذ بعين الاعتبار في صياغة المعايير بعض الصعوبات والمتعلقة بالثقافة والمبادئ والأهداف التي تم اعتمادها من طرف المؤسسة. إلا أن هذه المعايير لا يمكن

⁶⁵Jacques Renard, Op-cit, P 239, 241

⁶⁶Ibid, P 30

الاستغناء عنها بسبب⁶⁷:

1. صفة العالمية بسبب ممارسة مبادئ موحدة إلى حد كبير.
2. المعيار يعتبر الإطار المرجعي للمدقق الداخلي.
3. الدقة في التدقيق إلى حد كبير وبشكل تلقائي.
4. السلطة التي تمنحها المعايير للمدقق.

فالمعايير هي أدوات العمل لمباشرة مهنة التدقيق، والعمل بها هو أخذ تفوق في مجال "الجودة والنجاح"⁶⁸ والمدققون الداخليون مطالبون كلهم بالامتثال للمعايير المتعلقة بالموضوعية والكفاءة والضمير المهني الفردي. علاوة على ذلك، يتعين عليهم الامتثال للمعايير المتعلقة بالمسؤوليات المرتبطة بالمنصب الذي يشغلونه، ويتجلى مسؤولو التدقيق الداخلي بمسؤولية ضمان المطابقة الكلية لنشاط التدقيق الداخلي مع المعايير تقوم على

المبادئ الأساسية و قواعد قيادتها:

يلتزم المدققون الداخليون باحترام و تطبيق مبادئ أساسية تتمثل في :

- ✓ **النزاهة:** نزاهة المدققون الداخليون هي أساس الثقة و المصادقية التي تمنح لأحكامهم؛
- ✓ **الموضوعية:** يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بدرجة عالية من الموضوعية عبر كافة مراحل مهمته من جمع، تحليل، تقييم و إيصال المعلومات؛
- ✓ **السرية :** على المدققون الداخليون إحترام قيمة و خصوصية المعلومات التي يتعاملون بها فلا يتم مشاركتها إلا بموجب تصريح أو في إطار واجب مهني أو قانوني ؛

⁶⁷ Ibid,, P 30

⁶⁸Ibid,, P 31

✓ **الكفاءة:** يجب أن يتميز المدقق الداخلي بجيازته لتكوين ومعارف وكفاءة وكذا مهارة خاصة تحوّله ممارسة أنشطة هذه المهنة.

قواعد القيادة و السلوك العامة:

وتتحقق هذه المبادئ من خلال الامتثال للقواعد التالية:

✓ **النزاهة:**

- ممارسة مهمتهم بكل شرف ، صدق ، استقامة ، عناية و مسؤولية؛
- احترام القانون و إعداد الكشوفات بناء على القانون و الأسس و القواعد المهنية؛
- عدم التورّط في القضايا غير قانونية ؛
- احترام الأهداف المسطّرة من طرف المؤسسة

✓ **الموضوعية:**

- إلتزام المدققون الداخليون بعدم الإنحياز سواء لمصالحهم الخاصة أو لمصالح جهات معيّنة بالإبتعاد أكثر ما يمكن عن الأحكام الشخصية أو الرضوخ لمصالح علاقات معيّنة قد تؤدي إلى خلق تناقض مع مصالح المؤسسة؛
- لا يمكن قبول كل ما من شأنه تضليل الأحكام المهنية؛
- يجب كشف كافة الظواهر المادية المصاحبة و الناتجة عن إعداد مهمة التدقيق.

✓ **السرية :**

- يجب توفير الحماية الكافية للمعلومات؛
- لا يجب استخدام المعلومات كسلاح لتحقيق أغراض ومصالح شخصية

✓ الكفاءة:

- يجب استغلال كل المكتسبات والطاقات المعرفية و الخبرة لإنجاز مهمة التدقيق الداخلي؛
- يجب احترام مبادئ التدقيق الداخلي خلال كافة مراحل إنجاز المهمة ؛
- يجب العمل دائما على إثراء و تحديث المعارف و الكفاءة المتخصصة في مجال التدقيق.

تعمل هذه المعايير، بالإضافة إلى تحديد القواعد والمبادئ الأساسية الواجب إتباعها لممارسة مهمة التدقيق الداخلي، إلى وضع إطار مرجعي لقياس أداء التدقيق ومدى مساهمته في خلق قيمة مضافة للمؤسسة، قصد تحديد ضوابط للتدقيق الداخلي، وكذا تشجيع إثراء المسارات التنظيمية والعملية لهذه المهنة⁶⁹.

يرتكز التدقيق على معايير عامة مقبولة ومتعارف عليها وتعتبر هذه المعايير الإطار العام الذي يعتمد عليه المدقق لقيامه بعمله وذلك في جميع مراحل عملية التدقيق ابتداء من الأعداد إلى غاية تقديم التقرير ويمكننا تلخيص هذه المعايير من الناحية النظرية إلى ما يلي⁷⁰:

أولا: معايير عامة أو شخصية: و ترتبط مباشرة بالمدقق، وتتمثل فيما يلي:

- يقوم بالتدقيق شخص أو أشخاص حائزين على التدريب الفني الملائم والكفاءة اللازمة لتدقيق الحسابات.

- التزام المدقق دائما بالاستقلال في تفكيره في جميع الأمور التي تخص المهنة المنوطة به.

⁶⁹Ibid, p242

⁷⁰خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص18

- بذل العناية المهنية الواجبة في عملية التدقيق ووضع التقرير من طرف المدقق.

ثانيا: معايير العمل الميداني: و ترتبط مباشرة بعملية التدقيق، و تتمثل فيما يلي:

- وضع خطة وافية بصورة كافية لعمل المدقق وان يكون هناك إشراف جدي ودقيق على أعمال مساعديه.

- دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعة والمطبقة لتقدير مدى الاعتماد عليها ومدى الاختبارات اللازمة.

- يجب الحصول على أدلة وقرائن إثبات بقدر كاف ونوعية جيدة عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحسابي و الإنتقادي والملاحظات والمصادقات والاستفسارات لتوفير أساس يعتمد عليه لإبداء رأيه في القوائم المالية محل الفحص.

ثالثا: معايير إبداء الرأي:

بعد القيام بفحص نظام الرقابة الداخلية والقيام بالعمل الميداني يبقى على المدقق أن ينهي عمله بإعداد التقرير النهائي حول مدى صحة وسلامة ومصداقية القوائم المالية.

الفصل الرابع: التدقيق والرقابة في المجال المصرفي الجزائري

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، فيعد النشاط المصرفي من أكثر النشاط التي تنطوي على مخاطر، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك، حيث أضيفت إليه مخاطر أخرى مما دعا إلى تفعيل دور التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية للتحكم في هذه المخاطر المستجدة.

I. التعريف بالأخطار البنكية في التشريع الجزائري:

المخاطر هي معقدة ومرتبطة من جهة إلى حد كبير بالرهانات المتعلقة بالنشاط واستراتيجية المؤسسة، ومن جهة أخرى بالتهديدات (الداخلية والخارجية).

تعددت المفاهيم لكلمة المخاطر، وارتبطت بمخاطر كبرى، ومخاطر صغيرة، ومخاطر مقبولة ومخاطر غير مقبولة، مخاطر داخلية ومخاطر خارجية⁷¹، نذكر تعريف IFACI للمخاطر "بمجموعة التهديدات التي لها آثار سلبية على المؤسسة وبالتالي على الرقابة والتدقيق الداخلي".

من خلال هذا التعريف، تظهر أهمية وإلزامية وجود "خارطة المخاطر"⁷² بالمؤسسة، حيث حصرها المشرع الجزائري فيما يلي⁷³:

⁷¹D. Guinier, Sécurité et qualité des systèmes d'information, Masson, paris 1992, p130

⁷² Etienne barbier, Mieux piloter et mieux utiliser l'audit, Maxima, 2000, p39

- 1- خطر القرض : وهو الخطر الذي يمكن التعرض له في حالة عجز الطرف المقابل
- 2- خطر التركيز : وهو الخطر الناجم عن الالتزامات الممنوحة لنفس الأطراف المقابلة الناشطة في نفس القطاع الاقتصادي أو نفس المنطقة الجغرافية.
- 3- خطر معدل الفائدة : وهو الخطر الذي يمكن التعرض له في حالة حدوث تغير في معدلات الفائدة.
- 4- خطر التسوية : وهو الخطر الذي يفصل بين لحظة التعلية بالدفع لعملية أو أداة مالية ثم بيعها.
- 5- خطر السوق : مخاطر السوق المتعلقة بالأدوات المرتبطة بمعدلات الفائدة والصراف.
- 6- خطر قانوني : خطر وقوع نزاع مع الطرف المقابل ناجم عن أي غموض، أو خلل أو نقص أيا كانت طبيعته
- 7- خطر عدم المطابقة : وهو الخطر الذي ينشأ عن عدم احترام القواعد الخاصة بنشاط المصارف، سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو تتعلق الأمر بالمعايير المهنية والأخلاقية.
- 8- خطر عملياتي : وهو الخطر الناجم عن عدم التأقلم أو خلل، ينسب إلى الإجراءات و إلى أنظمة داخلية أو إلى عوامل خارجية. وتم إدراج في هذه الخانة مخاطر الغش الداخلي والخارجي.

II. الرقابة الداخلية للبنوك من وجهة نظر المشرع الجزائري :

باعتبار الرقابة الداخلية، مجموعة الطرق والوسائل والاجراءات التي تتبناها ادارة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية لأغراض متعددة منها حماية اصول واموال الوحدة او المؤسسة وضمان تمسك انظمة الرقابة الداخلية .

هذه المناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى ضمان، بشكل مستمر، ما

يأتي⁷⁴ :

- التحكم في النشاط
- السير الجيد للعمليات الداخلية
- الأخذ بعين الاعتبار وبشكل ملائم جميع المخاطر
- إحترام الإجراءات الداخلية
- المطابقة مع الأنظمة والقوانين
- الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية
- موثوقية المعلومات المالية
- الحفاظ على الأصول
- الاستعمال الفعال للموارد

⁷⁴ نفس المرجع، ص 23

III. المعايير العملية المعتمدة في التدقيق الداخلي:

يتم إنجاز التدقيق الداخلي في بيئات متنوعة وضمن مؤسسات تختلف من حيث الغرض والحجم والهيكل، علاوة على ذلك فإن القوانين واللوائح ضمن الأقطار المتعددة تختلف من قطر إلى آخر. و لكي يمارس التطبيق الداخلي في بيئات مختلفة تعتبر "معايير معهد المدققين الداخليين" شمولية وتنطبق على جميع الهياكل التنظيمية المعقدة والمختلفة.

بغرض التحكم في المخاطر تم تصور مبادئ وقواعد تم ترجمتها الى معايير⁷⁵ ميدانية، تتجدد باستمرار بتطور المخاطر. تم تصنيف هذه المعايير للتدقيق الداخلي والمعتمدة من طرف⁷⁶ IFACI الى معايير التأهيل (السلسلة 1000) تتكفل بوضع خصائص المنظمات و الأشخاص المكلفون بمهمة التدقيق الداخلي، ومعايير الأداء (السلسلة 2000) تتخصّص في وصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي و كذا وضع المواصفات النوعية لتقييم الخدمات المقدمة بهدف توفير اطار مرجعي لتحقيق وترقية مجال أوسع للتدقيق الداخلي ذي القيمة المضافة، وكذا تشجيع تحسين المسار التنظيمي ومسار العمليات⁷⁷. نذكر البعض منها:

1000- المهمة (الغرض)، السلطات و المسؤوليات

يجب منذ البداية تحديد مهمة، أهداف، صلاحيات نشاط التدقيق الداخلي في ميثاق رسمي ينسجم مع المعايير بموافقة مجلس الإدارة.

1000. A1- إذا أرادت المؤسسة تطبيق تأمين داخلي يجب تحديد طبيعة مهام التأمين الخاصة بالمؤسسة في ميثاق التدقيق الداخلي؛

⁷⁵Jacques Renard, Op-cit, P 239

⁷⁶ IFACI, révision octobre 2012, Site web : www.theiia.org

⁷⁷Jacques Renard, Op-cit., P 13

1000. C1-ضمن الميثاق يجب تحديد مهام مجلس الإدارة.

1100-الإستقلالية و الموضوعية

مهمة وظيفة التدقيق يجب أن تكون مستقلة بذاتها وعلى المدققون أن يتميزوا بالموضوعية.

1110-الإستقلالية التنظيمية

على مسؤول التدقيق الداخلي أن يرتبط بمستوى إداري تنظيمي يتيح له ممارسة مسؤولياته؛

1120-موضوعية المدقق

على المدقق تبني موقف نزيه يبتعد به كل البعد عن التحيز أو الإنحياز و تجنّب تضارب المصالح؛

1200-الكفاءة و العناية المهنية

يجب تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي بعناية و براعة كبيرين

1210-الكفاءة

يجب أن يتمتع المدققون بامتلاكهم لمعارف، خبرة، مهارة وكفاءة لازمة لتنفيذ المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

1210. A1-على المدقق الداخلي أخذ رأي مساعديه المؤهلين خاصة إذا كان لا يتمتع

بالمعارف، الخبرة، وكل باقي الكفاءات الضرورية للإحاطة بكل جوانب مهمة التدقيق

1210. A2-يجب أن يحوز المدقق الداخلي على كل المعارف الكافية لكشف مؤشرات

الغش و التزوير

1210. C1-يجب أن يستشير مسؤول التدقيق المساعدين الأكفاء خاصة إذا كان فريق

التدقيق لا يتمتع بالخبرة الكافية للإحاطة بكل جوانب المهمة.

1220-العناية المهنية

1230- التكوين و التطوير المهني المستمرين

على المدققين الداخليين العمل على تطوير وتحديث معارفهم، مهاراتهم و الكفاءات الأخرى من خلال التكوين المستمر .

1300- برنامج التأمين و تحسين النوعية

على مسؤول التدقيق أن يضع برنامجا للرقابة النوعية، و برنامج التحسين الذي يغطي جميع أعمال التدقيق الداخلي و يراقب فعاليته بشكل مستمر لذلك يجب تصميم برنامج لكل ذلك.

1311- التقييمات الداخلية: وتتضمن

- ✓ المراجعة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي؛
- ✓ المراجعة الدورية المنفذة من خلال التقييم الذاتي أو بواسطة أشخاص آخرين من داخل المؤسسة يحوزون معرفة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي و معاييرهم.

1320- تقرير برنامج النوعية

على مسؤول التدقيق إمداد مجلس الإدارة بكل المعلومات عن نتائج التقييمات الخارجية.

1340- الإفصاح عن عدم المطابقة

رغم ضرورة وصول نشاط التدقيق الداخلي إلى الإلتزام الكامل بالمعايير و أخلاقيات المهنة، يمكن مصادفة حالة عدم الإلتزام الكامل أي مطابقة المعايير ، لذلك في هذه الحالة يجب الإفصاح عن ذلك للإدارة العليا أو مجلس الإدارة .

2000- إدارة نشاط التدقيق الداخلي

على مسؤول التدقيق الداخلي إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان خلقه لقيمة مضافة للمؤسسة .

2010-التخطيط

على مسؤول التدقيق الداخلي وضع خطة محكمة للتدقيق مبنية على أساس المخاطرة لتحديد

أولويات نشاط التدقيق و منسجمة مع أنظمة المؤسسة.

2010. A1-برنامج مهمة التدقيق الداخلي يجب أن يقيم المخاطر على الأقل مرة سنويا و إعطاء تقرير عن ذلك لمجلس الإدارة.

2010. C1-عند إقتراح المهمة على المجلس، قبل قبولها من المدقق الداخلي يجب معرفة قدرتها في خلق قيمة مضافة، تحسين نظام إدارة المخاطر و تشغيل المنظمة. عند قبول المهمة تدمج في مخطط التدقيق.

2020-الإنصال و المصادقة

على مسؤول التدقيق الداخلي أن يعرض خطط نشاط التدقيق الداخلي و الموارد المطلوبة لتحقيقه، متضمنة التغييرات المرحلية الهامة على الإدارة التنفيذية و مجلس الإدارة للإطلاع و المصادقة عليه، كما الإفصاح عن أية قيود على الموارد.

2030-إدارة الموارد

على مسؤول التدقيق الداخلي التأكد من أنّ الموارد المجددة للتدقيق مناسبة، كافية و مستغلة بفعالية لإنجاز الخطة المتفق عنها.

2040-السياسات و الإجراءات

على مسؤول التدقيق الداخلي رسم السياسات و الإجراءات للإعتماد عليها في إرشاد وتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.

2050-التنسيق

يتطلب نشاط التدقيق الداخلي من المسؤول عنه ضرورة تبادل المعلومات والتواصل مع جهات داخلية وخارجية ذات علاقة بتقديم خدمات التأكيد و الإستشارات للتأكد من التغطية المناسبة، و التقليل من ازدواجية الجهود

2060-التقرير المقدم لمجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية

مسؤول التدقيق مطالب بتقديم تقارير دورية منتظمة للمجلس و الإدارة التنفيذية عن الأهداف، الصلاحيات، مسؤوليات نشاط التدقيق و الإنجاز وفقا للخطة المطلوبة.

2100-طبيعة العمل

يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم و المساهمة في تحسين أنظمة إدارة الخطر، الرقابة و التوجيه.

2110-إدارة الخطر

من المفروض أن يمكن نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة من كشف و تقييم مواقع الخطر الهامة، و المساهمة في تحسين أنظمة الخطر و الرقابة:

- مصداقية و نزاهة المعلومات المالية و العملية؛
- حماية الممتلكات؛
- إحترام القانون، والقواعد.

2120-الرقابة

على نشاط التدقيق الداخلي مساعدة المؤسسة في إيجاد نظام رقابة فعال عن طريق تقييم فعاليتها و كفاءتها و تعزيز التحسين المستمر.

2120. A1-على مستوى نتائج تقييم المخاطر، التدقيق الداخلي يجب أن يقيم المتعلقة بالموضوع و فعالية الجهاز، والعمليات و نظام معلومات المؤسسة هذا التقييم ضمن مجال:

- مصداقية و نزاهة المعلومات المالية و العملية؛
- فعالية و كفاءة العمليات؛
- حماية الممتلكات؛
- إحترام القانون، والقواعد.

2120. A2-على المدققون الداخليون تحديد على أي مقياس يعتمدون في تحديد أهداف العملية، المشروع و ما إذا كانت متوافقة مع المؤسسة.

2120. A3- على المدققون الداخليون توضيح مدى تحقيق الأهداف على أرض الواقع
2120. A4- على المدققون الداخليون تحديد خصائص تقييم الجهاز الرقابي و إذا كانت هذه الخصوصيات تتناسب يستخدمها المدققون في عملية التقييم أما إذا كانت لا تناسب عليهم العمل على إعداد خصائص جديدة للتقييم.
2120. C1- خلال تنفيذ المهمة على المدققون الداخليون إختبار الجهاز الرقابي الداخلي ومدى توافقه مع الأهداف لتفادي ضعف الجهاز الرقابي.
2120. C2- على المدققون الداخليون الأخذ بالحسبان سياق تحديد و تقييم المخاطر .
- 2130- الحوكمة المؤسسية

يجب أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في حوكمة المؤسسة عن طريق التقييم من خلال:

- ✓ تسطير الأهداف و الإعلان عنها؛
- ✓ متابعة مدى تحقيق هذه الأهداف؛
- ✓ التأكد من المساءلة و المحاسبة؛
- ✓ المحافظة على القيم.

2130. A1- على المدققون الداخليون إعادة النظر في العمليات و المشاريع لضمان تناسقها مع قيمة المؤسسة؛
2130. C1- أهداف المهمة يجب أن تتناسق مع قيم و الأهداف العامة للمؤسسة.

2200- التخطيط للمهمة

على المدققون الداخليين وضع و تدوين خطة لكل مهمة

2201- إعتبرات التخطيط

- يجب على المدققين الداخليين أخذ الإعتبرات التالية أثناء التخطيط:
- ✓ أهداف النشاط محل التدقيق الداخلي و طرق أدائه؛

✓ أهم المخاطر المرتبطة بالنشاط، أهدافه، موارده، والعمليات والوسائل التي يتم بواسطتها مراقبة النشاط لأدائه على مستوى مقبول؛

✓ كفاية و فعالية أنظمة إدارة مخاطر النشاط و الرقابة بالمقارنة مع الإطار النموذجي الرقابي ذات العلاقة؛

✓ جرد فرص التحسين أنماط إدارة المخاطر و رقابة النشاط.

2201. C1- يجب على المدققون إعداد بالتعاون مع الزبائن أهداف و نطاق المهمة؛ هذا الإتفاق يجب أن يوثق

2210-أهداف المهمة

يجب تحديد الأهداف المنشودة لكل مهمة

2210. A1- خلال تخطيط المهمة يجب جرد المخاطر المرتبطة بالنشاط موضع التدقيق، أهداف المهمة يجب أن تحدد بدلالة نتائج تقييم المخاطر.

2210. A2- يجب تفصيل أهداف المهمة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالات الخطأ، الحالات الانظمة، حالات عدم المطابقة وحالات أخرى.

2210. C1- أهداف مهمة التدقيق يجب أن تكون ضمن سياق إدارة المخاطر، الرقابة و حوكمة المؤسسة .

2220-نطاق المهمة

يجب أن يكون النطاق الموضوع كافي لإشباع أهداف المهمة

2220. A1- يجب أن يغطي نطاق المهمة النظام، الوثائق، الأشخاص و الموارد اللازمة مع الأخذ بالحسبان الموارد المتاحة؛

2220. C1- يجب تأكد المدقق من أن نطاق المهمة كفيلا لا استعاب الأهداف

2230-موارد المهمة

يجب على المدققين الداخليين تخصيص الموارد المناسبة و الكافية لتحقيق أهداف المهمة ،
إختيار المدققين يجب أن يكون مبني على أساس تقييم طبيعة وتعقيد كل مهمة ،بتحديد
الوقت و الموارد المتاحة.

2240-برنامج عمل المهمة

على المدقق الداخلي وضع برنامج عمل ضماننا للوصول إلى الأهداف المرجوة
2240. A1-برنامج العمل يجب أن يحدد إجراءات التنفيذ، التحليل، تقييم وتوثيق
المعلومات.

2240. C1-يمكن أن تغير برنامج العمل سواء من الناحية الشكلية أو من ناحية المضمون
حسب طبيعة المهمة.

2300-تنفيذ المهمة

يجب على المدققون تعريف، تحليل، تقييم وتدوين كل المعلومات لتحقيق الأهداف

2310-تحديد المعلومات

يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات الكافية الممكن الإعتماد عليها و التي لها
علاقة و المهمة لتحقيق الأهداف.

2320-التحليل و التقييم

يجب أن يلجأ المدققون الداخليون في بناء استنتاجاتهم و نتائجهم على أساس التحليل و
التقييم المناسبين.

2330-تدوين و توثيق المعلومات

يجب على المدققون الداخليون الإلتزام بتدوين كافة المعلومات ذات الصلة لدعم
إستنتاجاتهم و نتائجهم.

2340- الإشراف على المهمة

يجب أن يتوفر إشراف مناسب و كامل يضمن التأكد من مدى تحقيق الأهداف ،مراقبة النوعية و تطوير العنصر البشري المكلف بالمهمة.

2400- إيصال (إتصال، تبليغ) النتائج

يجب على المدققون الداخليون إيصال نتائج المهمة في الوقت المناسب للجهة المعنية

2410- مقاييس الإتصال

يجب أن يتضمن إيصال النتائج أهداف المهمة و النطاق ، إضافة إلى النتائج الملائمة ،التوصيات و خطط إنجاز التوصيات.

2420- نوعية الإتصال

يجب أن يتميز الإتصال بالدقة، الموضوعية، الوضوح، الإختصار.

2430-الإشارة إلى عدم المطابقة مع المعايير

عندما تؤثر حالات عدم التقيّد بمبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير في مهمة محدّدة يجب أن يفصح التبليغ المتعلّق بنتائج مهمة التدقيق عن:

✓ القاعدة أو مبدأ أخلاقيات المهنة أو المعايير التي لم يتم التقيّد بها تقيدا تاما؛

✓ دوافع عدم التقيّد؛

✓ تأثير عدم التقيّد على مهمة التدقيق في حد ذاتها و على النتائج التي تم تبليغها بشأن

المهمة.

2440- بث ونشر النتائج

على مسؤولو التدقيق الداخلي بث نتائج تقاريرهم إلى كافة الأطراف المعنية.

2500-رصد مراحل الإنجاز

على مسؤول التدقيق الداخلي إرساء و المحافظة على نظام لمراقبة و متابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة.

2600-حسم مسألة قبول الإدارة العامة للمخاطر

عندما يحس مسؤول التدقيق بالمستوى الذي لا تقبل خلاله المؤسسة المخاطرة، عندها عليه مناقشة هذا الأمر مع الإدارة التنفيذية ، إذا لم يتم حل المسائل المتعلقة بالمخاطرة فيجب حينها إبلاغ الأمر إلى الإدارة العليا لإيجاد حل.

IV. واقع الرقابة والتدقيق في المجال المصرفي: دراسة

حالة بنك

التنمية المحلية

تم إنشاء المؤسسة الاشتراكية ، بنك للإيداع والاستثمار يسمى " بنك التنمية المحلية " بمقتضى المرسوم رقم 85 المؤرخ في 30أفريل1985ومقره سطاوي ولاية الجزائر. رأس مال البنك الحالي 18.800 مليون دج، بشبكة الاستغلال 16 مديرية جهوية تشرف على 150وكالة

وبغض النظر عن المهام التقليدية التي يختص بها البنك التقليدي، فهو مكلف عند الانشاء على الخصوص باستخدام وسائله الخاصة، و الوسائل التي تقدمها الدولة له قصد السعي إلى تمويل :

- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، الموضوعة تحت وصاية الولايات والبلديات،
- العمليات الاستثمارية التي تبادر بها الجماعات المحلية،
- المؤسسات الخاصة الصناعية .

المحطة الأولى للبنك (1985 – 1989):

سلطات الوصاية والتوجيه والمراقبة، عند الإنشاء، كانت تحت وصاية وزير المالية. كان يتلقى جميع التقارير والكشوف المتعلقة بالبنك . في هذه المرحلة الأولى كان يعتبر البنك أداة بامتياز لتمكين سياسة الحكومة (تنفيذ المخططات والبرامج المقررة)

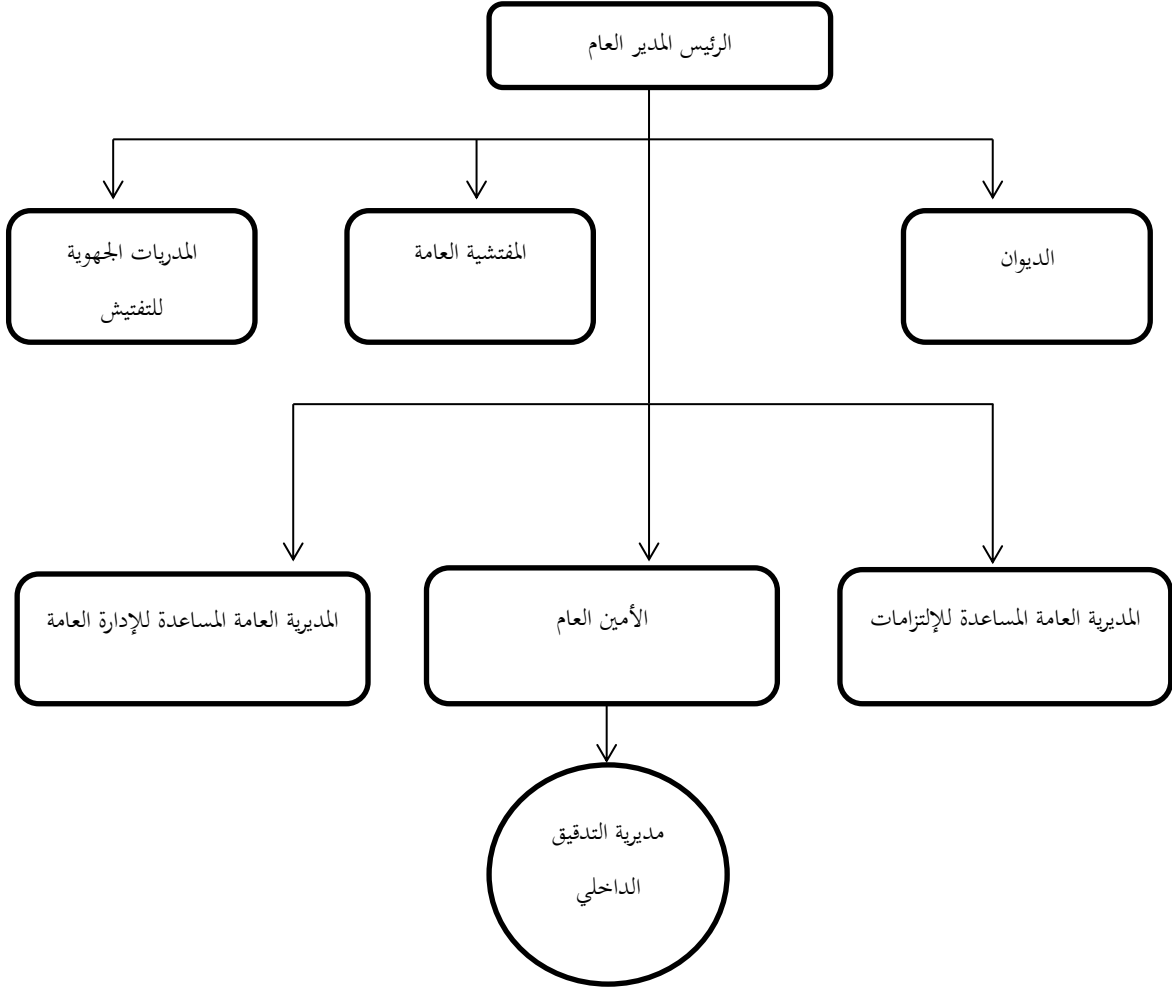
المحطة الثانية للبنك (1989) :

هذه المرحلة مرتبطة بتحول المؤسسة الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي إلى شركة ذات الأسهم في إطار القانون التوجيهي 88 – 01 الخاص بالمؤسسات العمومية الإقتصادية خلال هذه المرحلة إكتست المؤسسة الإشتراكية شكلا قانونيا جديدا .

المحطة الثالثة للبنك منذ 1990:

هذه المرحلة إرتبطت بقانون النقد والقرض الذي أوضح مهام البنك في مواد من 110 إلى

الهيكل التنظيمي للبنك:



التفرعات:

المديرية العامة للمساعدة للإلتزامات :

- 1- شعبة اللتزامات، والتي تتفرع إلى مديريات على اساس طبيعة القرض أو المستفيد منه
- 2- شعبة الاستغلال، والتي تضم المديرية التجارية ومديرية وسائل التسديد وكذا شبكة الاستغلال
- 3- القرض مقابل الرهن

المديرية العامة المساعدة للإدارة العامة :

- 1- شعبة المستخدمين والوسائل، والتي تتفرع إلى مديريات وأقسام
- 2- شعبة نظام الإعلام الآلي، والتي تتفرع إلى مديريات وخليية جهوية
- 3- شعبة المالية والمحاسبة، والتي تضم مديريتين

الأمانة العامة :

- مديرية التدقيق الداخلي
- مديرية الرقابة الدائمة
- مديرية رقابة التسيير
- مديرية الشؤون القانونية والنزاعات
- مديرية مراقبة الإلتزامات
- مديرية التنظيم والدراسات
- تم إلحاق 6 مديريات بالأمانة العامة، بالإضافة إلى قسم التوثيق وخليية تسيير المساهمات* .

* مقابلة مع الامين العام للبنك، اوت 2013

المهام:

- مراقبة مدى احترام وتطبيق السياسات والتعليمات والقرارات المتخذة من قبل المديرية العامة،
- تقدير الانظمة والتنظيمات الموضوعة للتأكد من تطبيق الاجراءات والبرامج التي يبادر بها البنك،
- التأكد من ان كل وظائف البنك مقننة ومزودة بالوسائل البشرية والمادية الضرورية لحسن سير الهياكل،
- فحص بكل استقلالية الاجراءات والمناهج التي تتطلب تكيفات من شأنها تحسين تسيير البنك،
- تقديم معلومات حول سير النشاط حتى يتسنى لمسؤولي مختلف المستويات السلمية اكتساب معلومات جيدة حول درجة التحكم في مهامهم قصد تحسينها باستمرار،
- فحص مدى مصداقية وصحة المعلومات العملية والوسائل والمناهج المستعملة لبلوغ الاهداف المسطرة, والتمكن من رقابة فعالة لإجراءات البنك،
- استغلال تقارير مهمة المفتشية العامة التي قد ترسلها المديرية العامة،
- تشخيص الاختلالات التي تشوه مختلف نشاطات البنك،
- المساهمة بنشاط، بالتعاون مع جميع الهياكل العملية او الوظيفية، فياشغال كل مشروع او تطوير نظام معلوماتي الذي يبادر به البنك،
- تصور وتكييف الاجراءات بالتعاون مع مختلف الهياكل المعنية وتحديث كتيبات الاجراءات المتضمنة جميع نشاطات البنك،
- توزيع النصوص العضوية على جميع هياكل البنك.

⁷⁸Circulaire BDL n°15/2009 du 25 Aout 2009

العلاقات:

- مديرية التدقيق تابعة سلمية الى الامين العام،
- تعد مديرية التدقيق، من خلال المهمة الموكلة اليها، هيئة فعالة للرقابة ومتابعة تنظيم الهياكل لدى بنك التنمية المحلية،
- تقييم علاقات وظيفية مع جميع هياكل البنك، خصوصا في المجالات المتعلقة بتحليل وتصور التنظيمات والاجراءات، وكذا الجوانب المتعلقة بالتحكم في اشغال مشاريع التنمية،

مجال التطبيق:

- في اطار مهامه، تقييم مديرية التدقيق اجراءات وانظمة وتنظيم ممارسة النشاط، وبلوغ الاهداف المسطرة داخل النشاط. فالمديرية تساهم في دعم التنظيم العام للبنك، ووضع الاطار الاجرائي للبنك ومراجعته.

التنظيم:

- يتولى تسيير مديرية التدقيق مدير
- قسم التدقيق يتكون من ثلاثة مصالح، وهي:
- القطاعات: تتكون من فرق مهمات مكونة من مدققين ومكلفين بالدراسات.
- مصلحة الرقابة البعدية وكذا مصلحة متابعة التوصيات

باعتبار النشاط المحوري للبنك يركز على منح القروض، لذلك اعتمدنا في هذه الدراسة لتتبع الوحدة على هذا الشق خاصة تلك المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار 80 % من رقم أعمال البنك يعتبر حصيلة نتائج القروض الممنوحة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)*. بالإضافة الى عملية إعادة جدولة ديون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, التي اقترتها السياسة الحكومية في اوائل سنة 2011. ومن اجل تجانس المعطيات تم توظيف المعلومات المتحصل عليها لسنة 2010، للتدقيق في عمليتين وهما:

عملية التدقيق الاولى: محفظة البنك

ويمكن تصنيف الالتزامات الكلية للبنك بعنوان سنة 2010 على النحو التالي*:

- قروض الإستثمار : تمثل 30%
- قروض بالإمضاء : تمثل 30%
- قروض الإستغلال : تمثل 20%
- قروض مصنفة : تمثل 15%

باعتبار نشاط البنك المحوري مرتبط بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فما هي

هذه المؤسسة؟

المادة 4 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم

01- 18 (ج ر 77 / 2001 ص 420) : حدد هذا القانون في مادته الرابعة، حدود كل

مؤسسة على اساس بعض المحددات وهي:

* تعتبر هذه النتائج مبنية عن تقدير نتيجة مقابلة مع المدير العام المساعد للالتزامات، اوت 2013

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات :

- تشغل من 1 إلى 250 شخص
 - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار (02) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمس مئة (500) مليون دينار جزائري
 - تستوفي معايير الإستقلالية .
- المؤسسة المستقلة بمفهوم هذا القانون ، هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى

المؤسسة المتوسطة :

- تشغل ما بين 250 إلى 500 شخص
- رقم أعمالها ما بين 200 مليون دج و 2 مليار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دج

المؤسسة الصغيرة :

- تشغل من عامل (1) إلى 9 عمال
- رقم أعمالها أقل من 20 مليون دج
- أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دج

نسبة تقديرية لمخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع محفظة البنك*

تقدير لسنة 2010

النسبة المخصصة لتمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من محفظة البنك	المؤشرات
%98	الحسابات البنكية
%80	إجمالي الالتزامات
%80	القروض بالإمضاء
%60	قروض الاستغلال
%70	قروض الاستثمار
%95	القروض المصنفة (غير مسددة)

محفظة القروض المباشرة بعنوان سنة 2010 مركزة بنسبة 20% بمنطقة استغلال للبنك لا يتجاوز محيطها مسافة 50 كلم على الجزائر العاصمة. بالإضافة الى ذلك مديرتين جهويتين (منطقة الإستغلال الجزائر) تتحمل مخاطر بنكية كبيرة يمكن تقديرها كما يلي :

- 30% من الديون مصنفة في الخانة C1: "ديون مرتبطة بمشاكل قوية"
- 30% من الديون مصنفة في الخانة C2: "دين أكثر خطورة"
- 50% من الديون مصنفة في الخانة C3: "دين غير قابل للتحكيم"

* مقابلة مع المدير العام المساعد للالتزامات، اوت 2013

فيمكن تصنيف الديون على حسب درجة المخاطر حسب نظام بنك الجزائر رقم

91-09، المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية إلى :

- الإعتمادات للزبائن
- الإعتمادات للمستخدمين
- القروض للبنوك والمؤسسات المالية
- الإلتزامات بالتوقيع - سندات المساهمة

ويطرح منها :

- مبلغ الضمانات المحصل عليها من الدولة
- المبالغ المحصل عليها ضمانا من الزبائن في شكل ودائع أو أصول مالية يمكن تصنيفتها دون أن تتأثر قيمتها
- مبلغ الإحتياطات المكونة قصد تغطية الديون و / أو إنخفاض قيمة السندات .

إن تمييز الديون المستحقة على الزبائن يتم تصنيفها حسب درجة الأخطار (نظام بنك الجزائر) المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف الأمر 94 - 74 المؤرخ في 1994/11/29 المحدد للقواعد الإحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية):

1- ديون عادية (دين جاري)

2- ديون مصنفة

الديون العادية : (حسب الأمر 94 - 74):

- التحصيل التام في الآجال المضمونة
- الوضعية المالية متوازنة ومصادق عليها قبل 18 شهرا
- الوضعية الحرجة لها أقل من 3 أشهر
- الآفاق المستقبلية للنشاط مرضية

- حجم وطبيعة الديون المسجلة ملائمة واحتياجات النشاط الأساسي .

الديون المصنفة : (حسب الأمر 94 - 74):

- 1- ديون مرتبطة بمشاكل قوية : التأخير في التسديد يتراوح بين 3 إلى 06 أشهر
- 2- دين أكثر خطورة: التأخير في التسديد من 6 إلى 1 سنة
- 3- دين غير قابل للتحكيم : تعتبر غير مسترجعة ويتم إدراجها في صنف الخسارة

إجراءات التسيير للبنك رقم: 2009-22 :

هذه التعليمات البنكية تتعلق بإجراءات معالجة تحصيل الديون في الفترة ما قبل النزاع. نصت هذه التعليمات على تسجيل أصل دين الاستثمار في حساب خاص "الديون غير مسددة" في حالة انعدام الرصيد في الحساب الجاري للزبون مع تسجيل الفوائد والرسوم في خانة "نتائج للتحويل".

من خلال المقابلة مع مدير وكالة* بنكية سمحت لي بضبط الممارسة الفعلية لهذه العملية والتي أظهرت تسجيل مبلغ الديون غير مسددة في الحساب الجاري للزبون وهذا ما يتنافى والتعليمات.

كما تمت ملاحظة أن هذا الحساب "ديون غير مسددة" لا يتفرع إلى نفس التقسيم الذي يخضع له حساب الزبون, فهذا الأخير يتعدد بتعدد نوع القرض بالمقابل فان حساب "ديون غير مسددة" تصب فيه كل اصناف القروض دون تمييز. للتحكم في الخطر يجب تصنيف هذا الحساب على الأقل بنفس التقسيم الذي يخص به حساب الالتزام (استغلال- استثمار- قروض الإمضاء) للتحكم في المخاطر بدقة.

* مدير وكالة سطا والي بنك التنمية المحلية، اوت 2013

تقدير المخاطر وتحليلها والتحكم فيها بطريقة جيدة تمكن الضمان السليم والملائم للمخاطر التي يمكن التعرض لها مع سياسة القروض .

التكفل بملفات القروض البنكية:

من خلال المقابلة، مع المدير العام المساعد للالتزامات، تبين أن التنظيم المعمول به على مستوى الوكالات لتسيير الالتزامات، يمكن حصره فيما يلي:

- استقبال الزبائن الذين يرغبون في قروض
- دراسة الملف
- المتابعة الميدانية في المرحلة التي تسبق الترخيص بالقرض
- المشاركة في أخذ قرار الترخيص بالقرض
- تحصيل الضمانات والمتابعات الميدانية
- وضع القرض تحت تصرف الزبون بعد استيفاء الشروط والضمانات
- المتابعة الميدانية في المرحلة الأولية لعدم الوفاء بالدين.

وأكد المدير العام المساعد للالتزامات على ان منح القروض على مستوى البنك يخضع لتقييم مخاطر القرض والمتعلقة "بالوضعية المالية للمستفيد وقدراته على السداد والضمانات المحصل عليها" .

ان كانت دراسة ملف القرض تخضع لتقييم دقيق للوثائق المدرجة والازمة لمنح المبلغ ونوع القروض الملائمين (لم تتمكن في دراستنا من التحقق من جودة الدراسة)، الا انه يمكن الاشارة الى الخلل في المزج بين عملية دراسة ملفات القروض وتنفيذ العمليات المتعلقة بها

وكذا الوظيفة التجارية المتعلقة باستقبال زبائن القروض والمتابعة الميدانية. ان هذا الاجراء المعمول به من طرف البنك يتنافى واحكام المادة الثامنة من نظام بنك الجزائر رقم 02-03، والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية التي تنص على الفصل بين الوحدات المكلفة بتنفيذ العمليات عن تلك التي تتكلف بالتصديق عليها، وذلك قصد ضمان الاستقلالية بين الوحدات.

مخاطر القروض وتقديرها:

المادة 23 من قانون 03-2002، المعدل والمتمم، و المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك تلزم البنك في توزيع شامل لالتزاماته لصالح الأطراف المقابلة حسب درجة المخاطر المترتبة:

- حسب القطاع القانوني
 - حسب القطاع الاقتصادي(التعديل مس هذه النقطة بالتحكم في قطاع النشاط)
 - حسب المنطقة الجغرافية
- من خلال المقابلة التي اجريت مع المدير العام المساعد للالتزامات، تبين ان البنك يفتقد للتحكم في المخاطر على اساس المنطقة الجغرافية، وكذا تلك المتعلقة بقطاع النشاط لسبب عدم ضبط خريطة شاملة ودقيقة للمخاطر بالدرجة الكافية التي تحمي البنك من المخاطر.

كما ان المادة 43 من القانون السالف الذكر والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك تلزم البنك بإعداد مستندات تحدد بدقة الوسائل المخصصة لضمان السير الحسن لمراقبة الداخلية لا سيما ما يأتي :

- مختلف مستويات المسؤولية
- الإختصاصات المخولة والوسائل المخصصة لسير أنظمة المراقبة الداخلية

- القواعد التي تضمن إستقلالية هذه الأنظمة
- الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة الإعلام والاتصال
- وصف أنظمة تقدير المخاطر
- وصف أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر

من خلال المعلومات المتحصل عليها في اطار الدراسة الميدانية، تم معاينة عدم التحكم الدقيق في المخاطر، بسبب انعدام خريطة المخاطر على اساس القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية بدقة كاملة. هذا الخلل الناتج من عدم التحكم في الأطراف المقابلة (المخاطر) بدقة وافية يعرض نشاط البنك الى خسائر بسبب هشاشة المحفظة البنكية.

عملية التدقيق الثانية: عملية جدولة الديون البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التي هي في ضيق مالي

تبعاً لتوجيهات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فبراير 2011 وتطبيقاً لسياسة الحكومة المتعلقة بالحفاظ على قدرات الإنتاج الوطني ، تم إتخاذ إجراءات لصالح المؤسسات الإنتاجية الخاضعة للقانون الجزائري.

هذه العملية خصت جدولة الديون البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في ضيق مالي.

الإجراءات المتخذة :

1- المعالجة المالية للمؤسسات التي هي في ضيق مالي

2- تشجيع الاستثمار الإنتاجي عن طريق تسهيلات في الحصول على التمويل

في العمل الميداني ثم التركيز ومعالجة عملية تدقيق الإجراء الأول الذي يرتبط مباشرة بوحدة الدراسة.

الإطار القانوني لعملية جدولة الديون البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- مذكرة وزارة المالية - المديرية العامة للخزينة رقم 985 المؤرخة في 06 جوان 2011 الموجهة لرؤساء البنوك العمومية .
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- قانون المالية التكميلي 2011 ، المادة 51

في إطار غياب نصوص واضحة لتحديد "مفهوم واضح ودقيق للمؤسسة التي تعاني من ضيق مالي"، اعتمدت البنوك العمومية معايير للتأهيل مرتبطة بالمؤسسة وبالدين المعني بالإجراء بصيغة توافقية مع المديرية المركزية للميزانية، وتمثل في ما يلي:

1- المؤسسة المؤهلة:

- لها إمكانية العيش والقدرة على التطور موازنة بالآفاق المستقبلية من وجهة نظر البنك
- المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري التي تسجل صعوبة لإعادة ديونها للبنك، عدا تلك التي تخضع لأجهزة خاصة.
- خطة استواء (تصحيح) معتمدة من طرف المؤسسة

2- الديون المؤهلة:

- الدين المصنف، المعين والثابت بتاريخ 30أفريل 2011 .

إعتمدت البنوك العمومية أحكام التعليمات لبنك الجزائر رقم 94-74 المؤرخة في

1994/11/29، والمتعلقة بالديون المصنفة:

- دين مصنف في خانة "C1"

- دين مصنف في خانة "C2"

- دين مصنف في خانة "C3"

من خلال طريقة انتقاء المؤسسة المعنية بالعملية، يمكن ضبط مؤسسة صغيرة أو متوسطة قد تكون في ضيق مالي ولكن ليست مصنفة في إحدى الخانات السالفة الذكر .

من خلال هذا نستنتج أن هذه المعايير المعتمدة في تحديد المؤسسة التي هي في ضيق مالي ، هي معايير وضعت خصيصا " كقواعد احترازية " لتسيير البنوك للحفاظ على قدرة وفاء البنوك .

سير العملية :

المقابلة التي أجريت مع المدير العام المساعد المكلف بالالتزامات تم إحصاء الأرقام التالية :

- أحصى البنك حوالي 862 مؤسسة معنية بالعملية

- تم إستلام 176 ملف راغب في العملية من طرف البنك

- تم دراسة 143 ملف

- الملفات المقبولة: 125

الوثائق المعتمدة في الملف :

- تم إدراج السجل التجاري والترخيص لممارسة النشاط ، ضمن قائمة مضبوطة تحدد شروط المؤسسة المؤهلة .
- كان بالإمكان تجاوز هاتين الوثيقتين، من طرف البنك ، لأحدهما أصلاً أساسية ومرتبطة بفتح الحساب البنكي، وكذا في ملف القرض. هذا يدل على الخلل في المسك الجيد للملفات.

الدين الذي تم إعادة جدولته من طرف البنك* :

- 50 % كانت مصنفة في الخانة C3
- 25 % كانت مصنفة في الخانة C2
- 25 % كانت مصنفة في الخانة C1

استنتاق هذه المعدلات المتحصل عليها من خلال المقابلة، تبين لنا مدى هشاشة محفظة البنك، باعتبار نصف الديون التي تم جدولتها هي من الصنف "دين غير قابل للتحكيم"

اسقاط بعض المعايير المتعلقة بالتدقيق الداخلي على البنك:

معيير التأهيل رقم 1000:

من خلال المقابلة مع مدير التدقيق الذي تأسف لانعدام ميثاق التدقيق الداخلي، باعتباره معيار يرتبط بالبحث عن موضوع "تأمين داخلي" غير موجود بالوحدة موضوع

* مقابلة مع المدير العام المساعد للالتزامات، اوت 2013

الدراسة . فالبنك يفتقد لإطار عمل بافتقاده "لميثاق التدقيق الداخلي" ، لضبط واجبات وحقوق المدقق الداخلي .

معيار الاستقلالية التنظيمية رقم 1110:

لضمان الاستقلالية ، نص هذا المعيار على ارتباط مسؤول التدقيق الداخلي بمستوى إداري تنظيمي يتيح له ممارسة مسؤولياته . فالهيكل التنظيمي لهذه الوظيفة " التدقيق الداخلي " مرتبط بالأمين العام الذي يشرف على بعض الوحدات التنفيذية . هذا الارتباط قد يؤثر على الموضوعية في التعاطي مع المهام الممارسة .

معيار الكفاءة 1210 :

ينص على امتلاك المدققين لمعارف ، خبرات ، مهارات وكفاءة لازمة لتنفيذ مهامهم ، من خلال المقابلة التي أجريت مع فريق التدقيق تم معاينة ربط مدققين بالنشاط دون استثناء شرط الخبرة التي هي متصلة أكثر بالعمل الميداني على عكس المعارف .

هذا المعيار غير معتمد بصفة كاملة في البنك، بسبب عدم تلقي المدققين منذ أكثر من 5 سنوات من تكوين في مجال التدقيق* .

ينص كذلك هذا المعيار على أهمية الخبرة الكافية للإحاطة بكل جوانب المهمة لكشف مؤشرات الغش .

* مقابلة مع مدير التدقيق لبنك التنمية المحلية، اوت 2013

معيار إدارة الخطر 2110 :

من خلال المقابلة التي تمت مع مدير الالتزامات تم استنتاج أن القروض البنكية هي مركزية ومركزة، هذا الضعف الواضح في "قياس وتحليل المخاطر" يعرض البنك تدريجياً إلى تزايد نسبة الديون المصنفة عن تلك العادية، وبالتالي ارتفاع في نسب المؤونات وتحمل الخسائر بسبب سوء محفظة البنك.

نقص في الموارد البشرية:

من خلال المقابلة مع مدير التدقيق*، تم معاينة الضعف الواضح في الموارد البشرية: فتنظيم التدقيق داخل البنك يعتمد على فريق عمل (قطاعات)، متكون من خمسة مدققين (أثنان من بينهم بدون خبرة مهنية)، ورئيس قسم، والمدير. وكذلك تبين أن 40% من المدققين تم إلحاقهم بالمديرية في سنة 2013 دون خبرة مسبقة في الميدان البنكي، بالإضافة لعدم تحصلهم على دورات تدريبية في ميدان التدقيق، 40% من المدققين تم تحويلهم من مديريات مركزية، 20% اكتسب خبرة ميدانية على مستوى الوكالات البنكية. كما تبين من المقابلة أن المدققين لا يتحكمون في بعض النشاطات البنكية، بسبب انعدام الخبرة فيها كالاتزامات مثلاً.

أن النشاط الأساسي للبنك هو منح القروض، وعدم التدقيق لهذا النشاط لمدة أكثر من ثلاثة سنوات يبقى الخلل الذي يمكن ربطه بنقطة الضعف المتعلقة بعدم التحكم في هذا النشاط من قبل فريق التدقيق، باستثناء المدير الذي تم تعيينه سنة 2013 بعد أن كان يشرف على مديرية القروض المركزية. يمكن ربط خلل عدم التدقيق في الاتزامات بالمعيار (2330-موارد المهمة) والمتعلق بتخصيص الموارد المناسبة والكافية لتحقيق أهداف

*مقابلة مع مدير التدقيق، أوت 2013

المهمة : إختيار المدققين يجب أن يكون مبني على أساس تقييم طبيعة وتعقيد كل مهمة، بتحديد الوقت و الموارد المتاحة.

نقص في الموارد البشرية:

من بين النقائص التي تؤثر على فريق التدقيق لبنك التنمية المحلية " الخلل في الخبرة لأداء المسؤوليات"، باعتبار مهمات التدقيق الداخلي تخص مجالات مختلفة ومتعددة تتطلب تكوين فريق عمل يكتسب الخبرات في المجال المدقق. وهذا ما تفتقده مديرية التدقيق

من خلال المقابلات السالفة الذكر، اتضحت الصورة لهشاشة التدقيق الداخلي على مستوى البنك، ولتثيت هذا الحكم تم اسقاط التصور العام للتدقيق الداخلي⁷⁹، والذي تم التعرض له في الشق النظري على البنك:

1. الميثاق غير معتمد من طرف البنك،
2. خريطة المخاطر غير مستوفية،
3. مديرية التدقيق الداخلي ليست مرتبطة هيكليا بأعلى هرم في التدرج السلمي،
4. عدم توفر خريطة مخاطر شاملة ودقيقة يتناهى والتحكم الدقيق لخطة التدقيق،
5. عدم توفر دليل اجراءات التدقيق لدى البنك،
6. تحديد طرق التوظيف تبدو غير دقيقة بسبب الحاق موظفين الى مديرية التدقيق دون استشارتهم، وكذا بدون تكوين خاص في ميدان التدقيق،

⁷⁹Jacques Renard, Op-cit, p 132

7. عدم اعتماد معايير مضبوطة لتشغيل نشاطات التدقيق، فالتدقيق يقتصر على

مدى الالتزام بالتنظيم الداخلي (تدقيق الالتزام)

8. التوقعات المتعلقة بميزانية التدقيق ليست مرتبطة بالتطور لخريطة المخاطر

لافتقادها اصلا،

9. التحقق من التوظيف الامثل لميزانية التدقيق: لم يتمكن من التحقق من هذه

النقطة،

10. الاعلام بنتائج التدقيق ترسل الى المدير العام والجهات المعنية بالتدقيق، وهذا ما

يتوافق والمعايير المعمول بها

من خلال الدراسة الميدانية، التدقيق الداخلي على مستوى بنك التنمية المحلية تم
تصوره من الناحية الهيكلية، الا انه مقيد من الناحية الوظيفية للأسباب السالفة الذكر،
نشاطه الحالي منحصر فقط على مستوى "تدقيق المطابقة أو الملائمة": للتأكد من
النشاط المدقق فيه هل هو مطابق للقواعد الداخلية وكذا القوانين والتشريعات المعمول بها،
عوض التكيف والمهام الحديثة للتدقيق. من الناحية التنظيمية، انعدام نظام معلوماتي في
البنك، قصد معالجة وتخزين ونقل المعلومات، اعاق نشاط البنك، بما فيه مصالح التدقيق
الداخلي للبنك.

خاتمة:

شهد العالم ولا يزال يشهد تحولات وتطورات كبيرة وفي جميع المجالات. التدقيق الداخلي من بين هذه المجالات التي عرفت تغيرات سريعة ومؤثرة ، حيث تعدت خدماته الى اهم من معاينة درجة الملائمة والامتثال للإجراءات والقواعد، ليصبح هذا النشاط في مساره المتقدم كألية تدرج ضمن رؤية تحسين المسار التنظيمي والسهر على تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية، على مستوى الفعالية والنجاعة والاقتصاد، في بيئة الاعمال الحديثة. مما لا شك فيه ان البنوك، باعتبارها عنصر فعال في بيئة الاعمال، لها اهمية ودور كبيرين في تمويل خطط التنمية. اصبح من الضروري تعزيز التدقيق الداخلي في المجال البنكي عاملا رئيسيا لخلق قيمة مضافة ومساعدة البنك في انجاز اهدافه عن طريق اعتماد منهج نظامي ومنضبط لتقييم فعالية ادارة المخاطر بكل فعالية ونجاعة.

الاهتمام بالتدقيق الداخلي، في بحثنا هذا، تعدى الاهداف التقليدية لتتبع العمليات لإعطائها تأكيد معقول، الى اعتباره اداة بامتياز في العملية التسييرية لتذليل الصعوبات وبلوغ الاهداف بجودة عالية، من خلال ارساء معايير تمكن نجاح سياسات الوحدات الاقتصادية في عصر المساءلة

قائمة المراجع

1 - الكتب:

أ- بالعربية:

1. السوافيري فتحي رزق ، عبد الله محمد أحمد ، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدراسات الجامعية، الإسكندرية، 2001
2. الصبان محمد سمير ، الأصول العلمية والمراجعة بين النظرية والممارسة، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
3. الصحن عبد الفتاح محمد ، سر يا محمد السيد ، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، الدار الجامعية، مصر، 1998.
4. الصيرفي . ا. محمد ، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2007.
5. الرواحي نواف محمد عباس ، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
6. الخطيب خالد راغب ، الرفاعي خليل محمد ، الأصول العملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
7. جمعة أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الإطار الدولي، أدلة ونتائج التدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009
8. جمعة أحمد حلمي، التدقيق الحديث للحسابات، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000
9. طواهر محمد التهامي ، صديقي مسعود ، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005

10. نظمي إبراهيم إيهاب ، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال ، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009
11. عبد الله خالد أمين ، العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2009
12. عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2000
13. صالح ميلود خللاط، بشير محمد عاشور، مصطفى ساسي فتوحة، "بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع و الآفاق"، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر، طرابلس، الطبعة الأولى، 2007
14. خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2006
15. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية و العملية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007
16. خللاط صالح ميلود، عاشور بشير محمد، فتوحة مصطفى ساسي، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع و الافاق، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر، طرابلس، الطبعة الأولى، 2007

ب- بالفرنسية:

1. BECOUR Jean-Charles, Henri Bouquin, Audit Opérationnel, édition economica, 2^{ème} édition, paris, 1996
2. BENLAID Khayrallah, l'Audit interne et l'approche de la dynamique de groupe, centre de publication universitaire, 2005.
3. COLINS Lionel et Gérard Vallin, Audit et Contrôle Interne: principes, objectifs et pratiques, 3^{ème} édition, 1986.

4. D. Guinier, Sécurité et qualité des systèmes d'information, Masson, paris 1992
5. Etienne barbier, Mieux piloter et mieux utiliser l'audit, Maxima, 2000
6. Elisabeth Bertin, Audit interne : Enjeux et pratique à l'international, édition d'organisation, imprimerie « La source d'Or », France, 2007
7. Jacques Renard, Audit interne : ce qui fait débat, Maxima, Paris, 2003
8. RENARD Jacques, théorie et pratique d'audit interne, les éditions d'organisation, 5ème édition, 2010
9. Pickett K.h spencer, the essential handbook of internal auditing, published by jhonwiley and sons, england, 2005
10. PIGE Benoit, Qualité de l'audit : Enjeux de l'audit interne et externe pour la gouvernance des organisations, de boek, 2011.
11. Nicolas Auber, Théorie de l'agence et des actionnaires salariés, DEA de science de gestion, AIX-EN-PROVENCE, 2002
12. Nacer-eddine Sadi & Ali mazouz, la pratique du commissariat aux comptes en Algérie, édition société national de comptabilité, tome1, Algérie

2- المذكرات:

1. كامل النونو كمال محمد سعيد ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في غزة، الجامعة الإسلامية ،مذكرة ماجستير، غزة، 1431-2009.

2. AUBER Nicolas, Théorie de l'agence et actionnariat salarié, DEA de science de gestion, AIX-PROVENCE, 2002.

3- الدوريات:

1. زيدان محمد ، ا.حبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12/11 مارس 2008

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 المؤرخة في 25/3/2009

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 47 المؤرخة في 29/8/2012

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02 المؤرخة في 13/01/1988

4- المواقع الالكترونية:

1. www.ifaci.com: date de consultation 15/11/2013 à 19h:45